

الفصل الثاني الاختلاف في السند

المبحث الأول: تعارض الوصل والإرسال

المبحث الثاني: تعارض الرفع والوقف

المبحث الثالث: الاختلاف في راوى الحديث

المبحث الرابع: الاختلاف بالجمع والإفراد

المبحث الخامس: الاختلاف بزيادة راوٍ أو نقصانه

obeykandi.com

المبحث الأول: تعارض الوصل والإرسال

أكثر الدارقطني في سننه من إعلال الحديث بالاختلاف في وصله وإرساله، ورفعته ووقفه، وتعد هذه المسألة فرعاً عن زيادة الثقات، لأن الوصل زيادة على الإرسال، والرفع زيادة على الوقف، وسوف نعرض أولاً لمذاهب المحدثين في المسألة، لتتعرف من خلالها على مذهب الدارقطني في ذلك.

مذاهب المحدثين في تعارض الوصل والإرسال:

حكى ابن الصلاح^(١) في الحديث الذي رواه بعض الثقات موصولاً وبعضهم مرسلًا، أو بعضهم مرفوعاً وبعضهم موقوفاً، أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أن الحكم لمن أرسله أو وقفه، حكاه الخطيب عن أكثر أصحاب الحديث^(٢)، وعلل الزركشي هذا القول: بأن الرفع والوصل فيهما شك، فتعين ترجيح الإرسال والوقف، لأن فيه الأخذ بالأقل المستيقن وإلغاء الشك.

قال الزركشي: وهذا القول حكاه الدارقطني في علله عن محمد بن سيرين^(٣)، وحكاه غيره عن مالك، وإنما ذهب إلى ذلك ليستيقن من الشك يعرض له، وهذا معنى قول الشافعي: الناس إذا شكوا في الحديث ارتفعوا، ومالك إذا شك فيه انخفض. يعني إذا حصل عنده أدنى شك في الرفع أو في الإسناد أو في الوصل، وقف وأرسل وقطع أخذًا بالتحري.

وهذا القول هو الظاهر من تصرف الدارقطني في العلل الكبير، فإنه قلما ذكر حديثاً من

(١) علوم الحديث (ص ٧١) وانظر تدريب الراوي (١/٢٢١) وفتح المغيث (١/١٩٩).

(٢) الكفاية (ص ٤١١).

(٣) قال الدارقطني في العلل (٩/١٦٠): عادة ابن سيرين التوقف. وقال في موضع آخر (١٠/٢٥): إن ابن سيرين من توقيه وتورعه: تارة يصرح بالرفع، وتارة يوميء، وتارة يتوقف على حسب نشاطه في الحال. وفي موضع آخر (١٠/٢٩): وقد عرفت عادة ابن سيرين أنه ربما توقف عن رفع الحديث توقياً.

طريقين مسند ومتصل، أو مرفوع وموقوف، إلا رجح الأنقص^(١). انتهى كلام الزركشي.

قلت: وهو الظاهر أيضاً من تصرف الدارقطني في السنن، فمن خلال استقراي لجميع حالات الترجيح الواقعة بها، وجدت أنه يرجح الإرسال على الوصل، ويرجح الوقف على الرفع، إلا في حالات نادرة رجح فيها الوصل والرفع سيأتي بيانها.

المذهب الثاني: أن الحكم للأكثر، لأن الحفظ إلى الجماعة أقرب منه إلى الأقل. نقله الحاكم في المدخل عن أئمة الحديث^(٢).

المذهب الثالث: أن الحكم للأحفظ. حكاه الزركشي عن البيهقي في المدخل^(٣).

المذهب الرابع: أن الحكم لمن أسنده إذا كان عدلاً ضابطاً فيقبل خبره وإن خالفه غيره، سواء كان المخالف له واحداً أو جماعة. وهذا القول صححه الخطيب^(٤)، وابن القطان الفاسي^(٥)، وابن الصلاح^(٦)، وبه جزم الخليلي في الإرشاد^(٧)، وعزاه النووي للمحققين من أصحاب الحديث^(٨).

وقد أنكر المحققون من المحدثين على من حكى شيئاً من هذه الأقوال عن أهل الحديث لأن الواقع الملموس في نقد المحدثين يدل على أنه ليس لهم في ذلك عمل مطرد.

قال ابن رجب: إن الخطيب ذكر في كتاب الكفاية للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله، كلها لا تعرف عن أحد من متقدمي الحفاظ^(٩).

(١) النكت للزركشي (٢/٥٨).

(٢) المدخل إلى الإكليل (ص ٩٥) ضمن الرسائل الكمالية.

(٣) النكت للزركشي (٢/٥٩).

(٤) الكفاية (ص ٤١١).

(٥) النكت لابن حجر (٢/٦٠٣).

(٦) علوم الحديث (ص ٧٢).

(٧) الإرشاد (١/١٦٣).

(٨) شرح مسلم (١/١٣٢).

(٩) شرح علل الترمذی (١/٤٢٨).

وقال ابن دقيق العيد: من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند، أو رافع وواقف، أو ناقص وزائد، أن الحكم للزائد فلم يصب في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً، وبمراجعة أحكامهم الجزئية يُعرف صواب ما نقول^(١).

وهذا جزم الحافظ العلائي فقال: كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل والبخاري وأمثالهم، يقتضى أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي، بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث حديث^(٢).

أمثلة لتعارض الوصل والإرسال:

ذكر الدارقطني في مواضع متفرقة من السنن أمثلة كثيرة لتعارض الوصل والإرسال، يربو عددها على الخمسين حديثاً، ويمكن تقسيم هذه الأمثلة إلى قسمين من حيث اشتغالها على الترجيح وعدمه.

القسم الأول: أمثلة لتعارض بدون ترجيح.

أعل الدارقطني جملة من الأحاديث بالاختلاف في الوصل والإرسال، ولكنه لم يرجح بين الروايتين، وهذا القسم يقع في كتب العلل بكثرة، ولا يلزم منه ترجيح الإرسال على الوصل، ولا يمكن من خلاله أن ننسب للدارقطني قولاً في تعارض الوصل والإرسال.

قال الحافظ العلائي: وإنما يقوى القول بالتعليل -يعنى فيما ظاهره الصحة- عند عدم المعارض، وحيث يجزم المعلل بتقديم التعليل أو أنه الأظهر، فأما إذا اقتصر على الإشارة إلى العلة فقط، بأن يقول مثلاً في الموصول: رواه فلان مرسلأ أو نحو ذلك، ولا يبين أى الروايتين

(١) النكت للزركشى (٢/٦٠) والنكت لابن حجر (٢/٦٠٤).

(٢) النكت لابن حجر (٢/٦٠٤).

أرجح، فهذا هو الموجود كثيراً في كلامهم، ولا يلزم منه رجحان الإرسال على الوصل^(١).

المثال الأول: روى الدارقطني من طريق هدية بن خالد عن حماد بن سلمة عن عمار ابن أبي عمار عن أبي هريرة قال: أمر رسول الله ﷺ بالمضمضة والاستنشاق. قال الدارقطني: تابعه داود بن المحبر فوصله وأرسله غيرهما^(٢).

ثم رواه من طريق داود بن المحبر عن حماد عن عمار عن أبي هريرة مثله. ثم قال: لم يسنده عن حماد غير هذين، وغيرهما يرويه عن عمار عن النبي ﷺ ولا يذكر أبا هريرة^(٣). اهـ. ولم يرجح الدارقطني بين الروايتين في السنن، ولكنه رجح رواية الإرسال في العلل فقال: وغيرهما يرويه عن حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار مرسلًا وهو الصحيح^(٤).

المثال الثاني: روى الدارقطني من طريق الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة بن شعبة عن المغيرة قال: وضأت رسول الله ﷺ في غزوة تبوك فمسح أعلى الخف وأسفله.

ثم قال: رواه ابن المبارك عن ثور قال: حدثت عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن النبي ﷺ مرسلًا ليس فيه المغيرة^(٥).

وقال في العلل: وحديث رجاء بن حيوة الذي فيه ذكر أعلى الخف وأسفله لا يثبت، لأن ابن المبارك رواه عن ثور بن يزيد مرسلًا^(٦).

وقد سبقه بالقول بذلك جماعة من المحدثين: قال الترمذي: وهذا حديث معلول، لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم، وسألت أبا زرعة ومحمد بن إسماعيل عن هذا

(٢) سنن الدارقطني (١/١١٦ حديث ٩).

(١) المصدر السابق (٢/٧٧٧).

(٤) العلل (٨/٣٣٦).

(٣) المصدر السابق (١/١١٦ حديث ١٠).

(٦) العلل (٧/١١١).

(٥) سنن الدارقطني (١/١٩٥ حديث ٦، ٧).

الحديث فقالا: ليس بصحيح، لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور عن رجاء بن حيوة قال: حدثت عن كاتب المغيرة مرسل عن النبي ﷺ ولم يذكر فيه المغيرة^(١). وقال أبو حاتم في حديث الوليد: ليس بمحفوظ، وسائر الأحاديث عن المغيرة أصح^(٢).

المثال الثالث: روى الدارقطني من طريق حازم بن إبراهيم عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال: تمارى الناس في هلال رمضان، فقال بعضهم: اليوم. وقال بعضهم: غداً. فجاء أعرابي إلى النبي ﷺ فزعم أنه قد رآه، فقال النبي ﷺ: «أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله». قال: نعم. فأمر النبي ﷺ بلالاً فنادى في الناس: صوموا، ثم قال: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين ثم أفطروا، ولا تصوموا قبله يوماً»^(٣).

قال الدارقطني: تابعه الوليد بن أبي ثور^(٤) وزائدة^(٥) والثوري من رواية الفضل بن موسى عنه^(٦) وقيل عن أبي عاصم^(٧). وأرسله إسرائيل وحماد بن سلمة^(٨) وابن مهدي وأبو

(١) سنن الترمذي (٩٧) وترتيب العليل (ص ٥٦).

(٢) عليل الحديث (١/٢٦٥ رقم ٣٥).

(٣) سنن الدارقطني (٢/١٥٨ حديث ٧) وأخرجه الطبراني في الكبير (١١/٢٩٥).

(٤) سنن الدارقطني (٢/١٥٨ حديث ٨) وأخرجه أبو داود (٢٣٤٠) كتاب الصوم، باب شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان. والترمذي (٦٩٤) كتاب الصوم، باب ما جاء في الصوم بالشهادة.

(٥) سنن الدارقطني (٢/١٥٨ حديث ٩، ١٠) وأخرجه أبو داود (٢٣٤٠) الكتاب والباب السابقان. والترمذي (٦٩٥) الكتاب والباب السابقان. والنسائي (٢١١٣) كتاب الصيام، باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان. وابن ماجه (١٦٥٢) كتاب الصيام، باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال.

(٦) سنن الدارقطني (٢/١٥٨ حديث ١١) وأخرجه النسائي (٢١١٢) الكتاب والباب السابقان.

(٧) سنن الدارقطني (٢/١٥٨ حديث ١٢) وأخرجه أحمد في المسند (١/٢٢٦) من طريق حاتم بن أبي صغيرة عن سماك أيضاً موصولاً.

(٨) سنن الدارقطني (٢/١٥٩ حديث ١٤) وأخرجه أبو داود (٢٣٤١) الكتاب والباب السابقان. وأخرجه

نعيم وعبد الرزاق عن الثوري. ثم قال: ورواه شعبة عن الثوري مرسلًا^(١).

قلت: وأخرجه النسائي من طريق أبي داود الحفري وعبد الله بن المبارك كلاهما عن سفيان عن سهاك عن عكرمة مرسلًا^(٢).

وقال الزيلعي بعد ذكره لرواية الإرسال: وهذا أولى بالصواب، لأن سهاكًا كان يلقن فيتلقن، وابن المبارك أثبت في سفيان من الفضل^(٣).

وقال الترمذي: حديث ابن عباس فيه اختلاف، وأكثر أصحاب سهاك رووا عن سهاك عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلًا^(٤).

المثال الرابع: روى الدارقطني من طريق كدير أبي يحيى عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يغلق الرهن لك غنمه وعليك غرمه». ثم قال: أرسله عبد الرزاق وغيره عن معمر^(٥). اهـ.

ثم رواه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد مرسلًا^(٦).

قال ابن عدى: وهذا الأصل فيه مرسل وليس في إسناده أبو هريرة^(٧).

البيهقي في السنن الكبرى (٢١٢/٤) من طريق عثمان بن سعيد الدارمي عن موسى بن إسحاق عن حماد عن عكرمة عن ابن عباس مسندًا.

(١) سنن الدارقطني (١٥٩/٢) حديث (١٣).

(٢) سنن النسائي (٢١١٤، ٢١١٥) الكتاب والباب السابقان.

(٣) نصب الراية (٥٤٣/٢).

(٤) سنن الترمذي (٦٩٥).

(٥) سنن الدارقطني (٣٣/٣) حديث (١٣١).

(٦) سنن الدارقطني (٣٣/٣) حديث (١٣٢) وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٢٣٧/٨).

(٧) الكامل (٣٤/٧).

المثال الخامس: روى الدارقطني من طريق عبد الله بن نافع الصائغ^(١) عن الليث بن سعد عن بكر بن سوادة عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال: خرج رجلان في سفر فحضرتهما الصلاة وليس معهما ماء، فتيما صعيداً طيباً، ثم وجدا الماء بعد في الوقت، فأعاد أحدهما الصلاة بوضوء ولم يعد الآخر، ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكرا ذلك له، فقال للذي لم يعد: «أصببت وأجزأتك صلاتك». وقال للذي توضعاً وأعاد: «لك الأجر مرتين».

قال الدارقطني: تفرد به عبد الله بن نافع عن الليث بهذا الإسناد متصلًا، وخالفه ابن المبارك وغيره^(٢).

ثم رواه من طريق ابن المبارك عن الليث عن بكر بن سوادة عن عطاء: أن رجلين أصابتهما جنابة فتيما نحوه، ولم يذكر أبا سعيد^(٣).

قال أبو داود السجستاني: وغير ابن نافع يرويه عن الليث عن عميرة بن أبي ناجية عن بكر بن سوادة عن عطاء بن يسار عن النبي ﷺ، وذكر أبي سعيد الخدري في هذا الحديث ليس بمحفوظ وهو مرسل^(٤).

(١) عبد الله بن نافع الصائغ، قال عنه أحمد: لم يكن في الحديث بذاك. وقال ابن معين: ثقة. وقال أبو زرعة لا بأس به. وقال أبو حاتم: ليس بالحافظ هو لين في حفظه وكتابه أصح. وقال البخاري: في حفظه شيء. وقال النسائي: ليس به بأس. وفي موضع آخر: ثقة. تهذيب الكمال (٢٠٨/١٦) وميزان الاعتدال (٥١٣/٢) وقال الدارقطني في سؤالات البرقاني (٢٥٦): مدني فقيه يعتبر به.

(٢) سنن الدارقطني (١/١٨٨، ١٨٩ حديث ١) وأخرجه أبو داود (٣٣٨) كتاب الطهارة، باب في المتيمم يجد الماء بعدما يصل في الوقت. والنسائي (٤٣٣) كتاب الغسل والتيمم، باب التيمم لمن لم يجد الماء.

(٣) سنن الدارقطني (١/١٨٩ حديث ٢) وأخرجه النسائي (٤٣٤) الكتاب والباب السابقان، من طريق ابن المبارك عن ليث عن عميرة بن أبي ناجية وغيره عن بكر بن سوادة عن عطاء بن يسار: أن رجلين وساق الحديث. وأخرجه أبو داود (٣٣٩) الكتاب والباب السابقان، من طريق ابن ربيعة عن أبي عبد الله المصري عن عطاء بن يسار أن رجلين من أصحاب رسول الله ﷺ بمعناه.

(٤) سنن أبي داود عقب حديث (٣٣٨) الكتاب والباب السابقان.

المثال السادس: روى الدارقطني من طريق إسماعيل بن عياش ومسلم بن خالد كلاهما عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «تعافوا الحدود بينكم، فما بلغني من حد فقد وجب».

قال الدارقطني: اتفق مسلم وابن عياش فوصلاه عن ابن جريج، وأرسله عبد الرزاق عنه وعن ابن المثني، وتابعه ابن عليّة^(١).

ثم رواه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج وابن المثني كلاهما عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال رسول الله ﷺ مثل قول ابن عياش^(٢). ومن طريق إسماعيل ابن عليّة عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن النبي ﷺ نحوه مرسلًا^(٣).

القسم الثاني: أمثلة للتعارض مع الترجيح.

إذا كان التعارض بين راويين أحدهما ثقة والآخر ضعيف، فترجيح رواية الثقة هو المتعين «ولا يلتفت إلى تعليل من علله برواية غير الثقة إذا خالف»^(٤) وليس ذلك داخلًا في محل النزاع، لأن المفترض في أصل المسألة تعارض الروایتين من طريق الثقات، وعلى ذلك يمكن تقسيم أمثلة هذا القسم إلى نوعين:

النوع الأول: تعارض بين رواية الثقة والضعيف.

المثال الأول: روى من طريق أحمد بن الحسن المضرى عن أبي عاصم عن زمعة بن صالح

(١) سنن الدارقطني (١١٣/٣) حديث (١٠٤، ١٠٥) وأخرجه أبو داود (٤٣٧٦) كتاب الحدود، باب العفو عن الحدود ما لم تبلغ السلطان، من طريق ابن وهب عن ابن جريج. والنسائي (٤٨٨٥، ٤٨٨٦) كتاب قطع السارق، باب ما يكون حرزًا وما لا يكون، من طريق ابن وهب والوليد بن مسلم كلاهما عن ابن جريج به موصولاً.

(٢) سنن الدارقطني (١١٣/٣) حديث (١٠٦).

(٣) المصدر السابق (١١٣/٣) حديث (١٠٧).

(٤) النكت لابن حجر (٧٧٩/٢).

عن سلمة بن وهرام عن طاوس عن ابن عباس قال رسول الله ﷺ: «إذا قضى أحدكم حاجته فليستنج بثلاثة أعواد، أو ثلاثة أحجار أو ثلاث حثيات من التراب» قال زمعة: فحدثت به ابن طاوس فقال: أخبرني أبي عن ابن عباس بهذا سواء^(١).

قال الدارقطني: لم يسنده غير المضرى وهو كذاب متروك^(٢)، وغيره يرويه عن أبي عاصم عن سلمة بن وهرام عن طاوس مرسلًا ليس فيه ابن عباس.

وكذلك رواه عبد الرزاق^(٣) وابن وهب^(٤) ووكيع^(٥) وغيرهم عن زمعة. ورواه ابن عيينة عن سلمة بن وهرام عن طاوس قوله، وقال: سألت سلمة عن قول زمعة أنه عن النبي ﷺ فلم يعرفه^(٦).

المثال الثاني: روى الدارقطني من طريق بركة بن محمد^(٧) عن يوسف بن أسباط عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن ابن سيرين عن أبي هريرة أن النبي ﷺ جعل المضمضة

(١) سنن الدارقطني (١/٥٧ حديث ١٢).

(٢) أحمد بن الحسن بن أبان المضرى الأيلي، قال ابن عدى: كان يسرق الحديث. وقال ابن حبان: كذاب دجال يضع الحديث على الثقات. وقال أبو سعيد النقاش: روى عن أبي عاصم وحجاج بن منهال وغيرهما موضوعات. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالميتين عندهم. ميزان الاعتدال (١/٨٩) ولسان الميزان (١/٤٢٦). وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (٣٥) وقال: متأخر كذاب.

(٣) سنن الدارقطني (١/٥٧ حديث ١٢م).

(٤) المصدر السابق (١/٥٧ حديث ١٣).

(٥) المصدر السابق (١/٥٨ حديث ١٤).

(٦) المصدر السابق (١/٥٨ حديث ١٥).

(٧) بركة بن محمد الحلبي، قال صالح جزرة: ليس هو ببركة، وإنما هو نقمة وعذاب. وقال ابن حبان: كان يسرق الحديث وربما قلبه. وقال ابن عدى: أحاديثه باطلة. وقال الحاكم: يروى أحاديث موضوعة. سؤالات السهمي (٢٢٦) وميزان الاعتدال (١/٣٠٣) ولسان الميزان (٢/٢٧١) وقال الدارقطني في المؤتلف والمختلف (١/٢٠٢) كان كذابًا يضع الحديث. وقال في العلل (٥/٢٠٧): ضعيف. وفي موضع (٨/١٠٥): متروك. وفي موضع ثالث (٩/٢٥٠): لم يكن مرضيًا.

والاستنشاق للجنب ثلاثاً فريضة.

ثم قال: هذا باطل، ولم يحدث به غير بركة، وبركة هذا يضع الحديث، والصواب حديث وكيع الذي كتبه قبل هذا مرسلًا عن ابن سيرين: أن النبي ﷺ سن الاستنشاق في الجنابة ثلاثاً، وتابع وكيعاً عبید الله بن موسى وغيره^(١).

وكان الدارقطني قد رواه من طريق وكيع عن سفيان عن خالد الحذاء عن ابن سيرين قال: سن رسول الله ﷺ الاستنشاق في الجنابة ثلاثاً^(٢).

ثم رواه من طريق عبید الله بن موسى عن سفيان عن خالد عن ابن سيرين قال: أمر رسول الله ﷺ بالاستنشاق من الجنابة ثلاثاً^(٣).

وقال الدارقطني في العلل: وتابعه سليمان بن الربيع النهدي^(٤) عن همام بن مسلم^(٥) عن الثوري، وكلاهما متروك، وهو وهم والصواب ما رواه وكيع عن الثوري عن خالد الحذاء عن ابن سيرين مرسلًا^(٦).

المثال الثالث: روى الدارقطني من طريق عبد السلام بن صالح عن إسحاق بن سويد عن العلاء بن زياد عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ مرضى: أن رسول الله ﷺ خرج

(١) سنن الدارقطني (١/١١٥ حديث ٣).

(٢) المصدر السابق (١/١١٥ حديث ١، ٢).

(٣) سنن الدارقطني (١/١١٥ حديث ٤).

(٤) سليمان بن الربيع النهدي الكوفي، لم يذكر الذهبي وابن حجر فيه سوى كلام الدارقطني. ميزان الاعتدال (٢/٢٠٧) ولسان الميزان (٤/١٥٢). قال الدارقطني في العلل (٨/١٠٥): متروك. وفي موضع آخر (١١/٥٣): كان ضعيفاً. وفي تاريخ بغداد (٩/٥٤): روى سليمان بن الربيع هذا أحاديث مناكير عن شيخ آخر فغير اسمه سمّاه همام بن مسلم.

(٥) همام بن مسلم الزاهد، قال عنه ابن حبان: يسرق الحديث. وقال الخطيب: مجهول. ميزان الاعتدال

(٤/٣٠٨) ولسان الميزان (٨/٣٤٣). وقال الدارقطني في العلل (٨/١٠٥): متروك.

(٦) العلل (٨/١٠٤، ١٠٥).

عليهم ذات يوم وقد اغتسل، وقد بقيت لمعة في جسده لم يصبها الماء. فقلنا: يا رسول الله هذه لمعة لم يصبها الماء. فكان له شعر وارد^(١) فقال بشعره هكذا على المكان قبله. ثم قال: عبد السلام بن صالح هذا بصرى ليس بالقوى^(٢)، وغيره من الثقات يرويه عن إسحاق عن العلاء مرسلًا^(٣).

ثم رواه من طريق هشيم عن إسحاق بن سويد العدوي عن العلاء بن زياد العدوي: أن رسول الله ﷺ اغتسل من الجنابة فرأى على عاتقه لمعة بهذا وقال: فقال بشعره وهو رطب. قال الدارقطني: هذا مرسل وهو الصواب^(٤).

المثال الرابع: روى الدارقطني حديث القهقهة في الصلاة من طرق ضعيفة عن قتادة موصولة إلى النبي ﷺ^(٥)، ثم رواه من طرق ثابتة عن قتادة عن أبي العالية مرسلًا^(٦)، ثم قال: وهذا هو الصحيح عن قتادة، اتفق عليه معمر وأبو عوانة وسعيد بن أبي عروبة وسعيد بن بشير فرووه عن قتادة عن أبي العالية، وتابعهم عليه سلم بن أبي الذيال عن قتادة فأرسله، فهؤلاء خمسة ثقات رووه عن قتادة عن أبي العالية مرسلًا، وأيوب بن خوط وداود بن المحبر وعبد الرحمن بن عمرو بن جبلة والحسن بن دينار كلهم متروكون، وليس فيهم من يجوز الاحتجاج بروايته لو لم يكن له مخالف، فكيف وقد خالف كل واحد منهم خمسة ثقات من أصحاب قتادة^(٧).

(١) شعر وارد: أى مسترسل طويل. لسان العرب مادة ورد.

(٢) عبد السلام بن صالح أبو عمرو الدارمي بصرى، ضعفه الدارقطني في هذا الموضع، وذكره ابن حبان في الثقات (٧/١٢٧، ١٢٨) وانظر ميزان الاعتدال (٢/٦١٥) ولسان الميزان (٥/١٧٢).

(٣) سنن الدارقطني (١/١١٠ حديث ٩).

(٤) المصدر السابق (١/١١٠ حديث ١٠) وأخرجه أبو داود في المراسيل (ص ٧٤).

(٥) المصدر السابق (١/١٦٢، ١٦٣ حديث ١: ٤).

(٦) المصدر السابق (١/١٦٣، ١٦٤ حديث ٥: ١٠).

(٧) المصدر السابق (١/١٦٤ عقب حديث ١٠).

وروى حديث القهقهة أيضًا من طريق الحسن البصري وخالد الحذاء بطرق ضعيفة موصولة وأخرى مرسلة ثابتة، فرجح الطرق المرسلة، وسيأتى تفصيل ذلك في مسألة القهقهة في الصلاة إن شاء الله تعالى^(١).

المثال الخامس: روى الدارقطني من طريق أبي يوسف القاضي^(٢) عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس: أن بلالاً أذن قبل الفجر، فأمره رسول الله ﷺ أن يصعد فينادى: إن العبد نام. ففعل وقال: ليت بلالاً لم تلده أمه. وابتل من نضح دم جبينه.

ثم قال: تفرد به أبو يوسف عن سعيد، وغيره يرسله عن سعيد عن قتادة عن النبي ﷺ^(٣).

ثم رواه من طريق عبد الوهاب بن عطاء بن سعيد عن قتادة: أن بلالاً أذن. ولم يذكر أنساً. قال الدارقطني: والمرسل أصح^(٤).

المثال السادس: روى من طريق عبيد بن محمد العبدى عن معتمر عن أبيه عن قتادة عن أنس قال: دخل رجل المسجد ورسول الله ﷺ يخطب فقال له النبي ﷺ: قم فاركع ركعتين. وأمسك عن الخطبة حتى فرغ من صلاته.

قال الدارقطني: أسنده هذا الشيخ عبيد بن محمد العبدى^(٥) عن معتمر عن أبيه عن قتادة عن أنس ووهم فيه، والصواب عن معتمر عن أبيه مرسل، كذلك رواه أحمد بن حنبل وغيره عن معتمر. حدثنا أبو بكر النيسابورى حدثنا عبد الله بن أحمد حدثني أبي أخبرنا معتمر عن

(١) انظر (ص ٥٤٦) من هذا البحث.

(٢) هو يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة، سيأتى تضعيف الدارقطني له (ص ٤٦٦) من هذا البحث.

(٣) سنن الدارقطني (١/ ٢٤٥) حديث (٥٣).

(٤) المصدر السابق (١/ ٢٤٥) حديث (٥٤).

(٥) قال الدارقطني في العلل (٤/ ق ٥١): بصرى ليس بشيء، ونقل الحافظ ابن حجر في لسان الميزان

(٥/ ٣٦٠) عن الدارقطني أنه قال في حاشية السنن: عبيد بن محمد هذا ضعيف. اهـ. وبمراجعة نسخة

مركز الملك فيصل وجدت هذا القول ثابتاً على حاشيتها.

أبيه قال: جاء رجل والنبي ﷺ يخطب فقال: «يا فلان أصليت». قال: لا. قال: «فصل». ثم انتظره حتى صلى^(١).

المثال السابع: روى الدارقطني من طريق يزيد بن مروان^(٢) عن مالك بن أنس عن الزهري عن سهل بن سعد قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع اللحم بالحيوان.

ثم قال: تفرد به يزيد بن مروان عن مالك بهذا الإسناد ولم يتابع عليه، وصوابه في الموطأ عن ابن المسيب مرسلًا^(٣).

ثم رواه من طريق القعنبي عن مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب: أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع اللحم بالحيوان. قال: وأخبرنا مالك عن أبي الزناد عن ابن المسيب أنه كان يقول: نهى عن بيع اللحم بالحيوان^(٤).

المثال الثامن: روى من طريق إبراهيم بن محمد الأسلمي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن ابن البيلماني عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قتل مسلماً بمعاهد وقال: أنا أكرم من وفي بذمته. ثم قال: لم يسنده غير إبراهيم بن أبي يحيى وهو متروك الحديث^(٥)، والصواب عن

(١) سنن الدارقطني (٢/١٥، ١٦ حديث ٩، ١٠).

(٢) يزيد بن مروان الخلال، قال ابن معين: كذاب. وقال عثمان الدارمي: قد أدركته وهو ضعيف قريب مما قال يحيى. وقال أبو داود: ضعيف. وقال الدارقطني: ضعيف جداً. ميزان الاعتدال (٤/٤٣٩) ولسان الميزان (٨/٥٠٥).

(٣) سنن الدارقطني (٣/٧٠، ٧١ حديث ٢٦٥).

(٤) سنن الدارقطني (٣/٧١ حديث ٢٦٦) وأخرجه مالك في الموطأ (١٣٥٣، ١٣٥٤) كتاب البيوع، باب بيع الحيوان باللحم.

(٥) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، قال يحيى بن سعيد القطان: كذاب. وقال أحمد: لا يكتب حديثه، كان يروى أحاديث منكراً لا أصل لها. وقال البخاري: تركه الناس وابن المبارك. وقال ابن معين: كذاب رافضي. وقال النسائي: متروك الحديث. تهذيب الكمال (٢/١٨٤) وميزان الاعتدال (١١/٥٧). وقال الدارقطني في سؤالات السلمى (١١): ضعيف الحديث، ضعيف الدين، رافضي

ربيعة عن ابن البيلماني مرسل عن النبي ﷺ، وابن البيلماني ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث، فكيف بما يرسله، والله أعلم^(١).

ثم رواه من طريق الثوري^(٢) وحجاج بن أرطاة^(٣) عن ربيعة عن عبد الرحمن بن البيلماني يرفعه إلى النبي ﷺ.

المثال التاسع: روى الدارقطني من طريق عبد الملك الذماری^(٤) عن سفيان عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ رد نكاح بكر وثيب أنكحهما أبوهما وهما كارهتان، فرد رسول الله ﷺ نكاحهما.

ثم قال: هذا وهم من الذماری وتفرد بهذا الإسناد، والصواب عن يحيى بن أبي كثير عن المهاجر بن عكرمة مرسل، وهم فيه الذماری على الثوري وليس بقوى^(٥).

قدرى. وذكره في الضعفاء والمتروكين (١٤) وقال في السنن (١/٦٢، ١٣٠): ضعيف.

(١) سنن الدارقطني (٣/١٣٤، ١٣٥) حديث (١٦٥).

(٢) المصدر السابق (٣/١٣٥) حديث (١٦٦).

(٣) المصدر السابق (٣/١٣٥، ١٣٦) حديث (١٦٧، ١٦٨).

(٤) عبد الملك بن عبد الرحمن الذماری، قال أبو حاتم: شيخ. ولم يذكر البخاري فيه في التاريخ جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه عمرو بن علي وقال فيه أحمد بن حنبل فيما حكاه الساجي عنه: كان يضعف ولا يحسن يقرأ كتابه. وأما عبد الملك بن عبد الرحمن الشامي فقال فيه البخاري: منكر الحديث. وتبعه أبو زرعة، وقال فيه أبو حاتم: ليس بالقوى. وضعفه عمرو بن علي. وقد جمع بينهما المزي في تهذيب الكمال (١٨/٣٣٥) وهو الظاهر للذهبي في ميزان الاعتدال (٢/٦٥٧) وفرق بينهما البخاري وأبو حاتم وابن حجر في تهذيب التهذيب (٦/٤٠٠) وتقريب التهذيب (٤١٩١، ٤١٩٢). وروى الدارقطني في المؤلف والمختلف (٢/٥٥٩) من طريق الأثرم قال: سمعت أبا عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - ذكر عبد الملك بن عبد الرحمن الذماری قال أتيتاه قبل أن يدخل صنعاء، فإذا عنده عن سفيان، وإذا فيها خطأ كثير، وإذا هو يصحف يقول: الحارث بن حُصيرة، ومثل هذا.

(٥) سنن الدارقطني (٣/٢٣٤) حديث (٥٣، ٥٤).

ثم رواه من طريق محمد بن كثير عن سفيان عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن المهاجر بن عكرمة عن النبي ﷺ مثله سواء^(١).

المثال العاشر: روى من طريق عبد الرحمن المحاربي عن محمد بن عمرو عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر قال: سئل النبي ﷺ عن ميراث العمة والخالة فسكت وهو راكب، فسار هنية فقال: «حدثني جبريل عليه السلام أن لا ميراث لهما».

ثم قال: وكذلك رواه عبد الوهاب الثقفي وغيره عن محمد بن عمرو، ورواه مسعدة ابن اليسع عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ووهم فيه، والأول أصح، وحديث مسعدة يأتي بعد هذا^(٢).

ثم رواه من طريق مسعدة بن اليسع عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: سئل رسول الله ﷺ عن ميراث العمة والخالة فقال: «لا أدري حتى يأتيني جبريل». ثم قال: «أين السائل عن ميراث العمة والخالة؟». قال: فأتى الرجل فقال: «سارني جبريل أنه لا شيء لهما».

ثم قال: لم يسنده غير مسعدة بن اليسع^(٣) عن محمد بن عمرو وهو ضعيف، والصواب مرسل^(٤).

ثم رواه من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن محمد بن عمرو عن شريك بن

(١) المصدر السابق (٣/ ٢٣٤ حديث ٥٥).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٨٠ حديث ٤٢).

(٣) مسعدة بن اليسع الباهلي، كذبه أبو داود. وقال أحمد بن حنبل: خرّقتنا حديثه منذ دهر. وقال البخاري: كان أحياناً يكون بمكة. وقال قتبية: أدركته ولم أسمع منه. وقال محمود بن غيلان: أسقطه أحمد وابن معين وأبو خيثمة. ميزان الاعتدال (٤/ ٩٨) ولسان الميزان (٨/ ٤٠). وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (٥٠٧).

(٤) سنن الدارقطني (٤/ ٩٩ حديث ٩٨).

عبد الله بن أبي نمر عن النبي ﷺ نحوه^(١).

النوع الثاني: تعارض بين رواية الثقات.

المثال الأول: روى الدارقطني من طريق أبي كامل الجحدري عن غندر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «الأذنان من الرأس».

ثم قال: تفرد به أبو كامل عن غندر ووهم عليه فيه، وتابعه الربيع بن بدر وهو متروك الحديث^(٢) عن ابن جريج، والصواب عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن النبي ﷺ مرسلًا^(٣).

ثم رواه من طريق يحيى بن قزعة وكثير بن سليمان كلاهما عن الربيع بن بدر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعًا^(٤).

ثم رواه من طريق وكيع وعبد الرزاق وسفيان الثوري وصلته بن سليمان وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف خمستهم عن ابن جريج عن سليمان بن موسى مرسلًا^(٥).

فهذا الحديث وصله أبو كامل الجحدري وهو ثقة حافظ، وقد خالفه جماعة من الثقات فأرسلوه، وروايتهم أولى بالقبول، لأن تطرق السهو والخطأ إلى الأكثر أبعده.

(١) المصدر السابق (٤/٩٩ حديث ٩٩).

(٢) الربيع بن بدر البصرى المعروف بعليّة، قال عنه ابن معين: ضعيف ليس بشيء. وقال البخاري: ضعفه قتيبة. وقال أبو داود: ضعيف. وفي موضع آخر: لا يكتب حديثه. وقال النسائي: متروك. وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث. تهذيب الكمال (٩/٦٣) وميزان الاعتدال (٢/٣٨) وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (٢١٦) وقال: منكر الحديث. وقال في السنن (١/٣٤٠): ضعيف.

(٣) سنن الدارقطني (١/٩٩ حديث ١١، ١٢).

(٤) المصدر السابق (١/٩٩ حديث ١٣، ١٤).

(٥) المصدر السابق (١/١٠٠ حديث ١٥: ١٨).

المثال الثاني: روى الدارقطني من طرق عن إسماعيل بن عياش^(١) عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج عن أبيه. وعن عبد الله بن أبي مليكة عن عائشة: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا جاء أحدكم في صلاته أو قلَّسَ فليتنصرف فليتوضأ، ثم ليبن على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم». قال ابن جريج: فإن تكلم استأنف^(٢).

ثم قال: كذا رواه إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة، وتابعه سليمان بن أرقم وهو متروك الحديث^(٣)، وأصحاب ابن جريج الحفاظ عنه يروونه عن ابن جريج عن أبيه مرسلًا، والله أعلم^(٤). ثم رواه من طريق سليمان بن أرقم عن ابن جريج بالإسنادين جميعًا نحوه^(٥).

ثم رواه من طريق أبي عاصم النبيل ومحمد بن عبد الله الأنصاري وعبد الرزاق وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف كلهم عن ابن جريج عن أبيه مرسلًا^(٦).

(١) إسماعيل بن عياش أبو عتبة العنسي الحمصي، قال ابن معين: ليس به بأس في أهل الشام. وقال دحيم: هو في الشاميين غاية، وخلط عن المدنيين. وقال البخاري: إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غيرهم ففيه نظر. وقال أبو حاتم: لين. وقال النسائي: ضعيف. تهذيب الكمال (٣/١٦٣) وميزان الاعتدال (١/٢٤٠). وقال الدارقطني في السنن (٤/١١٨): مضطرب الحديث عن غير الشاميين. وقال في السنن أيضا (٤/٢٣٠): ضعيف.

(٢) سنن الدارقطني (١/١٥٣، ١٥٤ حديث ١١: ١٥) وأخرجه ابن ماجه (١٢٢١) كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في البناء على الصلاة.

(٣) سليمان بن أرقم أبو معاذ البصري، قال أحمد: لا يسوى حديثه شيئا. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: تركوه. وقال أبو حاتم وأبو داود والترمذي والنسائي وغير واحد: متروك الحديث. وقال أبو زرعة: ذاهب الحديث. تهذيب الكمال (١/٣٥١) وميزان الاعتدال (٢/١٩٦). وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (٢٤٨) وقال في السنن (١/١٨١): ضعيف. وفي (٢/١١٣): ضعيف الحديث متروك.

(٤) سنن الدارقطني (١/١٥٤ حديث ١٦).

(٥) المصدر السابق (١/١٥٥ حديث ١٧).

(٦) المصدر السابق (١/١٥٥ حديث ١٨، ١٩).

قال الدارقطني: قال لنا أبو بكر النيسابوري: سمعت محمد بن يحيى يقول: هذا هو الصحيح عن ابن جريج وهو مرسل، وأما حديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة الذي يرويه إسماعيل بن عياش فليس بشيء. (١) اهـ.

فهذا الحديث من رواية إسماعيل بن عياش عن المكيين، وقد وهم في وصل الحديث، لمخالفته جماعة من الثقات روه عن ابن جريج مرسلًا، وهو ما يؤكد صحة ما قاله النقاد في ابن عياش من تحليطه في روايته عن الحجازيين.

المثال الثالث: روى الدارقطني من طريق محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن للصلاة أولاً وآخرًا...». وذكر الحديث. ثم قال: هذا لا يصح مسندًا، وهم في إسناده ابن فضيل، وغيره يرويه عن الأعمش عن مجاهد مرسلًا (٢).

ثم رواه من طريق زائدة بن قدامة عن الأعمش عن مجاهد قال: كان يقال: إن للصلاة أولاً وآخرًا. ثم ذكر هذا الحديث.

ثم قال: وهو أصح من قول ابن فضيل، وقد تابع زائدة عبث بن القاسم (٣).

ثم رواه من طريق عبث بن القاسم عن الأعمش عن مجاهد عن النبي ﷺ نحوه (٤).

قلت: وتابعتها أبو إسحاق الفزاري عن مجاهد عن النبي ﷺ نحوه مرسلًا، أخرجه الترمذي ثم قال: وسمعت محمدًا يقول: حديث الأعمش عن مجاهد في المواقيت أصح من

(١) المصدر السابق (١/ ١٥٥ حديث ١٨).

(٢) سنن الدارقطني (١/ ٢٦٢ حديث ٢٢) وأخرجه الترمذي (١٥١) كتاب الصلاة، باب في مواقيت الصلاة.

(٣) سنن الدارقطني (١/ ٢٦٢ حديث ٢٣).

(٤) المصدر السابق (١/ ٢٦٢ حديث ٢٤).

حديث ابن فضيل عن الأعمش، وحديث محمد بن فضيل خطأ أخطأ فيه محمد بن فضيل^(١). وقال أبو حاتم: هذا خطأ وهم فيه ابن فضيل، يرويه أصحاب الأعمش عن الأعمش عن مجاهد قوله^(٢).

يتلخص من ذلك أن محمد بن فضيل رواه عن الأعمش موصولاً، وخالفه زائدة بن قدامة وعبث بن القاسم وأبو إسحاق الفزاري، فرووه عن الأعمش عن مجاهد مرسلًا، وهو الصواب، وقد اتفقت كلمتهم على ترجيح رواية الأكثر على رواية ابن فضيل.

المثال الرابع: روى الدارقطني من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن يحيى بن سليم الطائفي عن موسى بن عقبة عن محمد بن المنكدر قال: بلغني أن رسول الله ﷺ سئل عن تقطيع قضاء صيام رمضان فقال: «ذاك إليك، أ رأيت لو كان على أحدكم دين ففضى الدرهم والدرهمين ألم يكن قضاء، فالله أحق أن يعفو ويغفر».

ثم قال: إسناده حسن إلا أنه مرسل، وقد وصله غير أبي بكر عن يحيى بن سليم إلا أنه جعله عن موسى بن عقبة عن أبي الزبير عن جابر ولا يثبت متصلًا^(٣).

ثم رواه من طريق سهل بن الفضل^(٤) عن يحيى بن سليم عن موسى بن عقبة عن أبي الزبير عن جابر نحوه. ثم قال: كذا قال عن أبي الزبير عن جابر^(٥).

فرجح الدارقطني رواية الإرسال لأنها من طريق أبي بكر بن أبي شيبة وهو إمام حافظ، فلا شك في تقديم روايته على رواية غيره.

(١) أخرجه الترمذي في الموضع السابق.

(٢) علل الحديث (١/٣٣٥ رقم ٢٧٣).

(٣) سنن الدارقطني (٢/١٩٤ حديث ٧٧) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/٢٩٢).

(٤) سهل بن الفضل أبو سعيد السجستاني، ذكره ابن حبان في الثقات (٨/٢٩٣) وقال: يُعرب.

(٥) سنن الدارقطني (٢/١٩٤ حديث ٧٨).

المثال الخامس: روى من طريق محمد بن عبدوس بن كامل حدثنا أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبه قالوا حدثنا ابن عليّ عن أيوب عن عمرو بن دينار عن جابر: أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبته، فأتى النبي ﷺ يستقيد، فقبل له: «حتى تبرأ». فأبى وعجل فاستقاد. قال: فعتت^(١) رجله، وبرئت رجل المستقاد منه، فأتى النبي ﷺ فقال له: «ليس لك شيء إنك أبيت». قال أبو أحمد بن عبدوس: ما جاء هذا إلا أبو بكر وعثمان.

ثم قال الدارقطني: أخطأ فيه ابنا أبي شيبه، وخالفهما أحمد بن حنبل وغيره عن ابن عليّ عن أيوب عن عمرو مرسلًا. كذلك قال أصحاب عمرو بن دينار عنه، وهو المحفوظ مرسلًا^(٢).

ثم رواه من طريق معمر عن أيوب، وعبد الرزاق عن ابن جريج كلاهما عن عمرو بن دينار عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة عن النبي ﷺ مرسلًا^(٣).

وأخرجه أبو داود في المراسيل من طريق أبان بن يزيد وحماد بن زيد وسفيان بن عيينة ثلاثهم عن عمرو بن دينار عن محمد بن طلحة به.

قال أبو داود: أسنده ابن عليّ عن أيوب عن عمرو عن جابر، وهم فيه والأول أصح^(٤).

فرواية ابني أبي شيبه خطأ لمخالفتها رواية الثقات عن ابن عليّ وأيوب وعمرو بن دينار، فاتفقوا جميعًا على روايته مرسلًا، ولا شك أن رواية الجماعة أولى بالقبول من روايتها.

المثال السادس: حديث «لا نكاح إلا بولي» يرويه أبو إسحاق السبيعي، واختلف عنه:

فرواه شعبة والثوري^(٥) عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن النبي ﷺ مرسلًا، ورواه

(١) فعتت أي فخرجت. النهاية في غريب الحديث مادة: عنت.

(٢) سنن الدارقطني (٣/٨٩ حديث ٢٧) وأخرجه ابن أبي شيبه في المصنف (٥/٤٣٨).

(٣) المصدر السابق (٣/٨٩، ٩٠ حديث ٢٨: ٣٠) وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٩/٤٥٢).

(٤) المراسيل (ص ٢٠٨: ٢١٠) وانظر علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/١٧٢ رقم ١٣٩١).

(٥) رواية شعبة والثوري أخرجه الترمذي في السنن (١١٢٦) كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي.

وفي العلل الكبير (ص ١٥٥ رقم ٢٦٥، ٢٦٦).

إسرائيل^(١) وشريك بن عبد الله^(٢) وأبو عوانة^(٣) وزهير بن معاوية^(٤) وقيس بن الربيع^(٥) ويونس بن أبي إسحاق^(٦) عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ.

ويُعد هذا أشهر مثال لتعارض الوصل والإرسال لتمثيل ابن الصلاح به، وحكى عن البخارى أنه سئل عن هذا الحديث فحكم لمن وصله، مع أن من أرسله شعبة وسفيان، وهما جبان لهما من الحفظ والإتقان الدرجة العالية^(٧).

وتابعه الترمذى على ترجيح الوصل، واستند إلى أن سماع شعبة وسفيان لهذا الحديث كان في وقت واحد، وأما هؤلاء الذين رووه عن أبي إسحاق موصولاً فسمعوا منه في أوقات مختلفة^(٨).

قال الحافظ ابن حجر: فشعبة وسفيان إنما أخذاه معاً في مجلس واحد كما ترى، ولا يخفى رجحان ما أخذ من لفظ المحدث في مجالس متعددة على ما أخذ عنه عرضاً في محل واحد، هذا إذا قلنا: حفظ سفيان وشعبة في مقابل عدد الآخرين، مع أن الشافعى يقول: العدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد^(٩).

- (١) رواية إسرائيل أخرجها أبو داود (٢٠٨٥) كتاب النكاح، باب في الولي. والترمذى في الموضوع السابق.
- (٢) رواية شريك أخرجها الترمذى (١١٢٤) الكتاب والباب السابقان.
- (٣) رواية أبي عوانة أخرجها الترمذى في الموضوع السابق. وابن ماجه (١٨٨١) كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي.
- (٤) رواية زهير أخرجها ابن حبان في صحيحه (٣٨٩/٩ رقم ٤٠٧٧) والحاكم في المستدرک (٢/ ١٨٦).
- (٥) رواية قيس بن الربيع أخرجها الطحاوى في شرح معانى الآثار (٩/٣) والبيهقى في السنن الكبرى (١٠٧/٧).
- (٦) رواية يونس أخرجها أبو داود (٢٠٨٥) والترمذى (١١٢٤). الكتب والأبواب السابقة.
- (٧) علوم الحديث (ص ٧٢)، النكت لابن حجر (٢/٦٠٦) وشرح العلل لابن رجب (١/٤٢٩).
- (٨) سنن الترمذى (١١٢٥) والعلل الكبير (ص ١٥٦).
- (٩) النكت لابن حجر (٢/٦٠٧).

واستند الترمذى أيضًا إلى أن إسرائيل ثقة ثبت في أبي إسحاق وروى عن عبد الرحمن ابن مهدي أنه قال: ما فاتني من حديث الثوري عن أبي إسحاق الذي فاتني إلا لما اتكلت به على إسرائيل، لأنه كان يأتي به أتم^(١).

واكتفى الدارقطني في السنن برواية الحديث من طريق إسرائيل^(٢) ورواية ما رواه الترمذى عن ابن مهدي^(٣). وزاد: فقبل لعبد الرحمن: إن شعبة وسفيان يوقفانه على أبي بردة. فقال: إسرائيل عن أبي إسحاق أحب إلي من سفيان وشعبة^(٤). وفي رواية أخرى من طريق صالح جزرة عن ابن المديني عن ابن مهدي يقول: كان إسرائيل يحفظ حديث أبي إسحاق كما يحفظ سورة الحمد. قال صالح جزرة: إسرائيل أتقن في أبي إسحاق خاصة^(٥).

والظاهر من تصرف الدارقطني أنه يوافق البخارى والترمذى على ترجيح رواية الوصل، وهو ما يتفق مع صنيعة في أحاديث أخرى من ترجيح رواية الأكثر، لا سيما وفيهم إسرائيل وزهير وهما من أثبت أصحاب أبي إسحاق السبيعي، كما صرح به الدارقطني نفسه^(٦).

المثال السابع: روى الدارقطني من طريق شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي عن عطاء عن جابر: أن رجلاً زوج ابنته بكرًا ولم يستأذنها، فأتت النبي ﷺ فرد نكاحها^(٧).

ثم رواه من طريق عبد الله بن المبارك وعيسى بن يونس كلاهما عن الأوزاعي عن

(١) سنن الترمذى (١١٢٦).

(٢) سنن الدارقطني (٣/٢١٨: ٢٢٠ حديث ٤).

(٣) المصدر السابق (٣/٢٢٠ حديث ٥).

(٤) المصدر السابق (٣/٢٢٠ حديث ٦).

(٥) المصدر السابق (٣/٢٢٠ حديث ٧).

(٦) سؤالات ابن بكير للدارقطني (ص ٥٣ رقم ٤٩).

(٧) سنن الدارقطني (٣/٢٣٣ حديث ٤٨) وأخرجه النسائي في الكبرى (٣/٢٨٣).

إبراهيم بن مرة عن عطاء بن أبي رباح: أن رجلاً زوج ابنة له بكرًا... فذكر نحوه.

ثم قال الدارقطني: الصحيح مرسل، وقول شعيب وهم^(١).

ثم روى عن طريق الأثرم قال: ذكرت لأبي عبد الله حديث شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ فقال: حدثناه أبو المغيرة عن الأوزاعي عن عطاء مرسلًا^(٢). ثم رواه من طريق عبد القدوس بن الحجاج أبي المغيرة عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح مرسلًا^(٣).

وأخرجه النسائي من طريق عمرو بن أبي سلمة التنيسي عن الأوزاعي عن إبراهيم بن مرة عن عطاء قال: زوج رجل ابنته وهي بكر... وساق الحديث^(٤).

فرجح أحمد رواية الإرسال وتبعه الدارقطني، لأن شعيب بن إسحاق رواه عن الأوزاعي موصولاً، وخالفه جماعة من الثقات فرووه مرسلًا، وأما الخلاف في ذكر الوساطة بين الأوزاعي وعطاء، فجائز أن يكون سمعه الأوزاعي من إبراهيم بن مرة عن عطاء، ثم سمعه من عطاء نفسه.

المثال الثامن: روى الدارقطني من طريق أبي حمزة السُّكْرِي عن عبد العزيز بن ربيع عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «الشريك شفيح والشفعة في كل شيء»^(٥).

(١) المصدر السابق (٣/٢٣٣ حديث ٤٩، ٥٠).

(٢) المصدر السابق (٣/٢٣٣ حديث ٥١).

(٣) المصدر السابق (٣/٢٣٤ حديث ٥٢).

(٤) السنن الكبرى للنسائي (٣/٢٨٣).

(٥) سنن الدارقطني (٤/٢٢٢ حديث ٦٩) وأخرجه الترمذي (١٤٢٥) كتاب الأحكام، باب ما جاء أن الشريك شفيح.

قال الدارقطني: خالفه شعبة وإسرائيل^(١) وعمرو بن أبي قيس وأبو بكر بن عياش^(٢) فرووه عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة مرسلًا وهو الصواب، ووهم أبو حمزة في إسناده.

وقال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه مثل هذا - أي موصولاً - إلا من حديث أبي حمزة السكري، وقد روى غير واحد هذا الحديث عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة عن النبي ﷺ مرسلًا، وهذا أصح من حديث أبي حمزة، وأبو حمزة ثقة، يمكن أن يكون الخطأ من غير أبي حمزة^(٣).

فرجح الترمذي والدارقطني رواية الإرسال، لأن أبا حمزة السكري رواه موصولاً، وخالفه جماعة من الثقات فرووه مرسلًا.

مذهب الدارقطني في تعارض الوصل والإرسال:

سبق القول عند حكاية مذاهب العلماء في تعارض الوصل والإرسال أن الظاهر من تصرف الدارقطني في السنن والعلل ترجيح الإرسال على الوصل مطلقًا، لكثرة الأحاديث التي رجح فيها الإرسال، وقد اتضح ذلك من خلال عرض الأمثلة السابقة، ولكنها في الحقيقة كثيرة وهمية، لأن أغلب الأحاديث التي رجح فيها الإرسال كان التعارض فيها بين رواية الثقات والضعفاء، فرجح الدارقطني رواية الثقات.

وأما الأحاديث التي تعارضت فيها رواية الثقات، فقد رجح فيها الدارقطني رواية الإرسال لأنها رواية الأكثر أو الأحفظ، وما رجح فيه رواية الوصل كان أيضًا من رواية

(١) رواية إسرائيل أخرجها البيهقي في السنن الكبرى (١٠٩/٦).

(٢) رواية أبي بكر بن عياش أخرجها الترمذي (١٤٢٦) الكتاب والباب السابقان.

(٣) سنن الترمذي (عقب حديث ١٤٢٥، ١٤٢٦) وأخرجه الترمذي (١٤٢٧) من طريق أبي الأحوص عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة عن النبي ﷺ مرسلًا.

الأكثر والأثبت.

ولهذا فإنني أرى أن مذهب الدارقطني في تعارض الوصل والإرسال: ترجيح رواية الأكثر أو الأفظ، وهو ما صرح به الدارقطني نفسه، وهذا المذهب في الترجيح لا يقتصر على تعارض الوصل والإرسال، بل يجري على جميع اختلافات الرواة في السند والمتن، كما سيأتي مفصلاً في مواضعه إن شاء الله تعالى.

قال السلمي: سئل الدارقطني عن الحديث إذا اختلف فيه الثقات، مثل أن يروى الثوري حديثاً ويخالفه فيه مالك، والطريق إلى كل واحد منهما صحيح؟ قال: يُنظر ما اجتمع عليه ثقتان يُحكّم بصحته، أو جاء بلفظة زائدة مثبتة يقبل منه تلك الزيادة ويُحكّم لأكثرهم حفظاً^(١).

وقال في «العلل» بعد أن ذكر الاختلاف على محمد بن جعفر في وصل وإرسال الحديث قال: وكان جعفر بن محمد ربما أرسل هذا الحديث وربما وصله عن جابر، لأن جماعة من الثقات حفظوه عن أبيه عن جابر، والحكم يوجب أن يكون القول قولهم، لأنهم زادوا وهم ثقات، وزيادة الثقة مقبولة^(٢).

قال ابن حجر: وقد استعمل الدارقطني ذلك في العلل والسنن كثيراً^(٣). اهـ. أي ترجيح رواية الأكثر أو الأفظ.

(١) سؤالات السلمي (٤٣٥) وعزا ابن حجر في النكت (٦٨٩/٢) هذا النص إلى السلمي، ولكن محقق الكتاب الدكتور ربيع بن هادي حرفها متعمداً إلى السهمي، مخالفاً للثابت في جميع نسخه الخطية، وقد انخدع بهذا التحريف محقق النكت للزركشي (١٨٠/٢) فقال: جردت سؤالات السهمي للدارقطني فلم أجد هذا النص وذلك تبعاً لعزو ابن حجر له إليه. اهـ والحافظ منه بريء.

(٢) العلل (٩٨/٣).

(٣) النكت لابن حجر (٦٨٩/٢).

المبحث الثاني: تعارض الرفع والوقف

إذا روى بعض الثقات الحديث مرفوعاً وبعضهم موقوفاً، ففيه الخلاف السابق في الوصل والإرسال، وكما رجح ابن الصلاح هناك الوصل رجحها هنا الرفع^(١). ولم يختلف موقف الدارقطني في هذه المسألة عن سابقتها، فقد أكثر أيضاً من تعليل الأحاديث بالاختلاف في رفعها ووقفها، وأحياناً يرجح وأحياناً لا يرجح، وفي أغلب ما رجح فيه كان يرجح رواية الوقف.

وكما قُسمت الأمثلة هناك إلى نوعين تُقسمها هنا أيضاً:

النوع الأول: تعارض رواية الثقة والضعيف

المثال الأول: روى الدارقطني من طريق محمد بن الحسين بن جابر^(٢) عن محمد بن كثير المصيبي عن زائدة عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «إذا كان الماء قلتين فلا ينجسه شيء».

ثم قال: رفعه هذا الشيخ عن محمد بن كثير عن زائدة، ورواه معاوية بن عمرو عن زائدة موقوفاً وهو الصواب^(٣).

ثم رواه من طريق معاوية بن عمرو عن زائدة عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر مثله موقوفاً^(٤).

قلت: وتابعه عبد السلام بن حرب عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر مثله موقوفاً^(٥).

(١) علوم الحديث (ص ٧٢).

(٢) محمد بن الحسين بن جابر المصيبي، قال عنه ابن حبان: يسرق الأخبار ويقلبها، ولا يحتج بما انفرد به، له نسخة كلها مقلوبة. المجروحين (٤٦/٢) وميزان الاعتدال (٤٠٨/٢) ولسان الميزان (٤٥٦/٤).

(٣) سنن الدارقطني (١/٢٣) حديث (٢٤).

(٤) المصدر السابق (١/٢٣) حديث (٢٥).

(٥) أخرجه ابن المنذر في الأوسط (١/٢٦١).

المثال الثاني: روى الدارقطني من طريق القاسم بن عبد الله العمري عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا بلغ الماء أربعين قلة فإنه لا يحمل الخبث»^(١).

ثم قال: كذا رواه القاسم العمري عن ابن المنكدر عن جابر، ووهم في إسناده، وكان ضعيفاً كثير الخطأ^(٢)، وخالفه روح بن القاسم^(٣)، وسفيان الثوري^(٤) ومعمربن راشد^(٥) روه عن محمد بن المنكدر عن عبد الله بن عمرو موقوفاً، ورواه أيوب السخيتاني^(٦) عن ابن المنكدر من قوله لم يجاوزه. اهـ.

فالقاسم العمري مع ضعفه قد خالفه جماعة من الثقات روه موقوفاً.

المثال الثالث: روى الدارقطني من طريق يحيى بن عبد الباقي عن المسيب بن واضح^(٧) عن مبشر بن إسماعيل الحلبي عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس

(١) سنن الدارقطني (١/٢٦٦ حديث ٣٤).

(٢) القاسم بن عبد الله العمري، قال عنه أحمد: كذاب كان يضع الحديث، ترك الناس حديثه. وقال ابن معين: ضعيف ليس بشيء. وقال البخاري: سكتوا عنه. وقال أبو حاتم والنسائي: متروك الحديث. وقال أبو زرعة: ضعيف لا يسوى شيئاً منكر الحديث. وقال أبو داود: ما كتبت له حديثاً قط ولا هممت به. تهذيب الكمال (٢٣/٣٧٨) وميزان الاعتدال (٣/٣٧١). وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (٤٣٩) وقال في العلل (١/٢٤٥) والسنن (١/٤٨): ضعيف. وقال في سؤالات السلمى (٢٦٢): عبد الرحمن بن عبد الله العمري وأخوه القاسم ضعيفان متروكان.

(٣) سنن الدارقطني (١/٢٧١ حديث ٣٥).

(٤) المصدر السابق (١/٢٧١ حديث ٣٦، ٣٧) وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١/١٣٣) وابن المنذر في الأوسط (١/٢٦٤).

(٥) المصدر السابق (١/٢٧١ حديث ٣٧، ٣٨).

(٦) المصدر السابق (١/٢٧١ حديث ٣٩).

(٧) المسيب بن واضح السلمى، قال عنه أبو حاتم: صدوق يخطئ كثيراً فإذا قيل له لم يقبل. وقال أبو داود: كان يضع الحديث. وقال النسائي والعقيلي: متروك. وقال الجوزجاني: كان كثير الخطأ والوهم. ميزان الاعتدال (٤/١١٦) وميزان الاعتدال (٨/٦٩) وقال الدارقطني في السنن (٤/٢٨٠): ضعيف.

قال: قال رسول الله ﷺ: «النيبذ وضوء من لم يجد الماء»^(١).

ثم قال: ووهم فيه المسيب بن واضح في موضعين: في ذكره ابن عباس، وفي ذكره النبي ﷺ، والمحفوظ أنه من قول عكرمة غير مرفوع إلى النبي ﷺ ولا إلى ابن عباس، والمسيب ضعيف وقد اختلف فيه على المسيب: فحدثنا به محمد بن المظفر حدثنا محمد بن محمد بن سليمان حدثنا المسيب بهذا الإسناد موقوفاً غير مرفوع إلى النبي ﷺ^(٢).

نسب الدارقطني الخلل في الحديث إلى المسيب بن واضح، وكان المفترض أن ينسب إلى مبشر، لأن أقرانه رووا الحديث عن الأوزاعي موقوفاً على عكرمة كما سيأتي، ولكن ضعف المسيب والخلاف الواقع عليه يدلان على أن الخلل من جهته، ثم اتجه الدارقطني إلى إثبات أن المحفوظ في الحديث الوقف على عكرمة.

فرواه من طريق هقل بن زياد^(٣) والوليد بن مسلم^(٤) كلاهما عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة قال: النيبذ وضوء لمن لم يجد غيره.

ثم أكد ذلك فرواه من طريق شيبان بن عبد الرحمن النحوي^(٥) وعلى بن المبارك^(٦) كلاهما عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة موقوفاً.

(١) سنن الدارقطني (١/٧٥ حديث ١) وأخرجه ابن عدى في الكامل (٧/١٧٠) ولكن من طريق يوسف بن حجر عن المسيب بن واضح به مرفوعاً.

(٢) سنن الدارقطني (١/٧٥ حديث ٢) وأخرجه ابن عدى في الكامل (٧/١٧٠) ولكن من طريق محمد بن تمام البهراني عن المسيب به موقوفاً.

(٣) المصدر السابق (١/٧٥ حديث ٣).

(٤) المصدر السابق (١/٧٥ حديث ٤) وأخرجه أبو يعلى في مسنده (٩/٢٧٣).

(٥) المصدر السابق (١/٧٥ حديث ٥)

(٦) المصدر السابق (١/٧٥ حديث ٦) وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١/٣٢).

ثم زاده تأكيداً فرواه من طريق عيسى بن عبيد عن عكرمة موقوفاً أيضاً^(١).

فالمسيب بن واضح مع ضعفه والاختلاف عليه، قد خالف رواية الثقات عن الأوزاعي ويحيى بن أبي كثير وعكرمة.

المثال الرابع: روى الدارقطني من طريق محمد بن يزيد بن سنان^(٢) عن أبيه^(٣) عن سليمان الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «من ضحك منكم في صلاته فليتوضأ ثم ليعد الصلاة»^(٤).

ثم قال: يزيد بن سنان ضعيف ويكنى بأبي فروة الرهاوي، وابنه ضعيف أيضاً، وقد وهم في هذا الحديث في موضعين: أحدهما في رفعه إياه إلى النبي ﷺ، والآخر في لفظه. والصحيح عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر من قوله: من ضحك في الصلاة أعاد الصلاة ولم يعد الوضوء. كذلك رواه عن الأعمش جماعة من الرفعاء الثقات منهم: سفيان الثوري^(٥)، وأبو معاوية الضرير^(٦)، ووكيع^(٧)، وعبد الله بن داود الخريبي^(٨)، وعمر بن علي المقدمي^(٩).

(١) المصدر السابق (١/٧٦ حديث ٧).

(٢) محمد بن يزيد بن سنان، قال عنه أبو حاتم: ليس بالمتين، لم يكن من أحلاس الحديث. وقال أبو داود: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بالقوي. تهذيب الكمال (٢٧/٢٠) ميزان الاعتدال (٤/٦٨).

(٣) يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي، قال عنه أحمد: ضعيف. وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء. وفي رواية: ضعيف الحديث. وقال أبو داود: ليس بشيء. وقال النسائي: ضعيف متروك الحديث. وفي

رواية: ليس بثقة. تهذيب الكمال (٣٢/١٥٥) وميزان الاعتدال (٤/٤٢٧).

(٤) سنن الدارقطني (١/١٧٢ حديث ٤٧).

(٥) سنن الدارقطني (١/١٧٢ حديث ٤٨، ٤٩).

(٦) المصدر السابق (١/١٧٢ حديث ٥١).

(٧) المصدر السابق (١/١٧٢ حديث ٥٠).

(٨) المصدر السابق (١/١٧٢ حديث ٥١).

(٩) المصدر السابق (١/١٧٢ حديث ٥١).

وغيرهم^(١). وكذلك رواه شعبة^(٢) وابن جريج^(٣) عن يزيد أبي خالد عن أبي سفيان عن جابر. اهـ.

المثال الخامس: روى الدارقطني من طريق عبد الرحمن بن عمر بن شيبه^(٤) عن أبيه عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال: كان رسول الله ﷺ إذا كبر للصلاة قال: «سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك. وإذا تعوذ قال: أعوذ بالله من همز الشيطان ونفخه ونفته».

ثم قال الدارقطني: رفعه هذا الشيخ عن أبيه عن نافع عن ابن عمر عن عمر عن النبي ﷺ، والمحفوظ عن عمر من قوله، كذلك رواه إبراهيم عن علقمة والأسود عن عمر، وكذلك رواه يحيى بن أيوب عن عمر بن شيبه عن نافع عن ابن عمر عن عمر قوله، وهو الصواب^(٥).

ثم رواه من طريق يحيى بن أيوب عن عمر بن شيبه عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه كان إذا كبر للصلاة قال: سبحانك اللهم وبحمدك... وذكر نحوه.

ثم قال: وهذا صحيح عن عمر قوله، والمرفوع الذي قبله وهم^(٦).

ثم رواه من طرق عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عمر موقوفًا^(٧).

(١) أخرجه الدارقطني أيضًا (١٧٣/١) حديث (٥٢، ٥٣) من طريق جرير وزائدة ومحمد بن طلحة عن الأعمش به.

(٢) سنن الدارقطني (١٧٣/١) حديث (٥٤: ٥٦).

(٣) المصدر السابق (١٧٣/١) حديث (٥٧).

(٤) عبد الرحمن بن عمر بن شيبه، ذكره العراقي في ذيل ميزان الاعتدال (ص ٣٣٠ رقم ٥٢٨) وقال: له عند الحاكم في المستدرک.

(٥) سنن الدارقطني (١/٢٩٩) حديث (٦).

(٦) المصدر السابق (١/٢٩٩) حديث (٧).

(٧) المصدر السابق (١/٣٠٠) حديث (٨: ٩، ١٥، ١٧).

ومن طرق عن أبي وائل عن الأسود عن عمر موقوفاً^(١).

المثال السادس: روى الدارقطني من طريق خارجة بن مصعب^(٢) عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «من صلى خلف إمام فإن قراءة الإمام له قراءة»^(٣).

ثم قال: رفعه وهم والصواب عن أيوب ما حدثنا به محمد بن مخلد حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي حدثنا إسماعيل ابن عليّة حدثنا أيوب عن نافع وأنس بن سيرين أنّهما حدثا عن ابن عمر أنه قال في القراءة خلف الإمام: تكفيك قراءة الإمام^(٤).

المثال السابع: روى من طريق القاسم بن عبد الله بن عامر بن زرارة عن عمير بن عمار عن الأبيض بن الأغر عن الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر قال: أمر رسول الله ﷺ بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد ممن تمونون.

ثم قال: رفعه القاسم وليس بقوى والصواب موقوف^(٥).

ثم رواه من طريق حفص بن غياث قال: سمعت عدة منهم الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر: أنه كان يعطى صدقة الفطر عن جميع أهله كبيرهم وصغيرهم ممن يعول وعن

(١) سنن الدارقطني (١/٣٠٠ حديث ١٠، ١١).

(٢) خارجة بن مصعب بن خارجة الضبي، قال عنه أحمد: لا يكتب حديثه. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: تركه ابن المبارك ووكيعة. وقال النسائي: ضعيف. وفي موضع آخر: متروك الحديث. تهذيب الكمال (١٦/٨) وميزان الاعتدال (١/٦٢٥) وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (٢٠٤) وقال في سؤالات السلمى (١١٦) والسنن (١/٣٥١): ضعيف.

(٣) سنن الدارقطني (١/٤٠٢ حديث ٢).

(٤) المصدر السابق (١/٤٠٢ حديث ٣).

(٥) المصدر السابق (٢/١٤١ حديث ١٢) وأصل الحديث أخرجه مسلم (٢٣٢٩) كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر، من طريق ابن أبي فديك عن الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر... وليس فيه موضع الشاهد.

رقيقه وعن رقيق نسائه^(١).

المثال الثامن: روى الدارقطني من طريق عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: «أربع من النساء لا ملاعنة بينهم: النصرانية تحت المسلم، واليهودية تحت المسلم، والمملوكة تحت الحر، والحرّة تحت المملوك»^(٢).

ثم قال: وهذا عثمان بن عطاء الخراساني وهو ضعيف الحديث جداً^(٣)، وتابعه يزيد بن بزيع^(٤) الرملي عن عطاء وهو ضعيف أيضاً^(٥)، وروى عن الأوزاعي وابن جريج وهما إمامان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قوله ولم يرفعه إلى النبي ﷺ اهـ.

ثم رواه من طريق الأوزاعي وابن جريج عن عمرو بن شعيب به موقوفاً^(٦). ومن طريق عثمان بن عبد الرحمن الزهري^(٧) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ

(١) سنن الدارقطني (٢/١٤١ حديث ١٣).

(٢) سنن الدارقطني (٣/١٦٣، ١٦٤ حديث ٢٤٠) وأخرجه ابن ماجه (٢٠٧١) كتاب الطلاق، باب في اللعان.

(٣) عثمان بن عطاء بن أبي مسلم الخراساني، قال عنه ابن معين: ضعيف. وقال الفلاس: منكر الحديث. وقال البخاري: ليس بذاك. وقال مسلم: ضعيف الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. تهذيب الكمال (١٩/٤٤١) وميزان الاعتدال (٣/٤٨) وقال الدارقطني في العلل (٧/١١٧، ١١٨): ضعيف.

(٤) تحرف في المطبوعة إلى يزيد بن زريع والتصويب من النسخ الخطية ولسان الميزان (٨/٤٨٩) والسنن الكبرى للبيهقي (٧/٣٩٦).

(٥) يزيد بن بزيع ضعفه ابن معين، وذكره ابن شاهين وابن الجارود في الضعفاء. ميزان الاعتدال (٤/٤٢٠) ولسان الميزان (٨/٤٨٩).

(٦) المصدر السابق (٣/١٦٤ حديث ٢٤١).

(٧) عثمان بن عبد الرحمن بن عمر الزهري، قال ابن معين: لا يكتب حديثه كان يكذب. وقال ابن المديني: ضعيف جداً. وقال أبو حاتم: متروك الحديث ذاهب الحديث كذاب. وقال البخاري: تركوه. وقال أبو داود: ليس بشيء. وقال الترمذي: ليس بالقوي. وقال النسائي: متروك. تهذيب الكمال (١٩/٤٢٥) وميزان الاعتدال (٣/٤٣) وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (٣/٤٠٣) وقال في السنن (٢/١٥٠): متروك.

مرفوعاً، ثم قال: عثمان بن عبد الرحمن هو الواقصي متروك الحديث^(١).

ورواه من طريق عمار بن مطر^(٢) عن حماد بن عمرو^(٣) عن زيد بن رفيع^(٤) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً، ثم قال: حماد بن عمرو وعمار بن مطر وزيد ابن رفيع ضعفاء^(٥).

فالحديث لم يرو مرفوعاً إلا من طريق الضعفاء، وإنما يروى موقوفاً من طريق الثقات.

المثال التاسع: روى الدارقطني من طريق عمر بن شبيب المسلي^(٦) عن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عطية العوفي^(٧) عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «طلاق الأمة اثنتان وعدتها حيضتان». ثم قال: تفرد به عمر بن شبيب مرفوعاً وكان ضعيفاً،

(١) سنن الدارقطني (٣/١٦٢، ١٦٣) حديث (٢٣٩).

(٢) عمار بن مطر أبو عثمان الرهاوي، قال ابن حبان: كان يسرق الحديث. وقال أبو حاتم: كان يكذب. وقال ابن عدى: أحاديثه بواطيل. ميزان الاعتدال (٣/١٦٩) ولسان الميزان (٦/٥٢). وقال الدارقطني في السنن (١/٢١١، ٢/١٧٩، ٤/٢٥٠): ضعيف.

(٣) حماد بن عمرو النصيبى، قال ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: منكر الحديث. وقال أبو زرعة: واهى الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال ابن حبان: كان يضع الحديث وضعاً. وقال الجوزجاني: كان يكذب. ميزان الاعتدال (١/٥٩٨) ولسان الميزان (٣/٢٧٤). وذكر الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (١٦٤).

(٤) زيد بن رفيع جزري، قال النسائي: ليس بالقوى. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال عنه أحمد: ثقة ما به بأس. وقال أبو داود: ثقة. ميزان الاعتدال (٢/١٠٣) ولسان الميزان (٣/٥٥٥).

(٥) سنن الدارقطني (٣/١٦٤) حديث (٢٤٢).

(٦) عمر بن شبيب المسلي، قال ابن معين: ليس بثقة. وقال أبو زرعة: لين الحديث. وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وقال النسائي: ليس بالقوى. وقال ابن حبان: صدوق يخطئ كثيراً على قلة روايته. تهذيب الكمال (٢١/٣٩٠) وميزان الاعتدال (٣/٢٠٤). وقال في العلل (٤/١٢١): حديثه ضعيف.

(٧) عطية بن سعد العوفي، قال ابن معين: صالح. وفي رواية: ضعيف. وقال أحمد: ضعيف الحديث. وقال أبو زرعة: لين. وقال أبو حاتم: ضعيف يكتب حديثه. وقال النسائي: ضعيف. تهذيب الكمال (٢٠/١٤٥) وميزان الاعتدال (٣/٧٩) وقال الدارقطني في العلل (٤/٢٩١): مضطرب الحديث.

والصحيح ما رواه سالم ونافع من قوله^(١).

ثم رواه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم: أن ابن عمر كان يقول في العبد تكون تحته الحرة، أو الحر تكون تحته الأمة: أيها رِقْ نقص الطلاق برقه والعدة بالنساء^(٢).

ثم رواه من طريق الليث وعبد الرحمن بن خالد عن الزهري عن سالم ونافع أن ابن عمر كان يقول: «طلاق العبد الحرة تطليقتان، وعدتها ثلاثة قروء، وطلاق الحر الأمة تطليقتان، وعدتها عدة الأمة حيضتان»^(٣).

ثم رواه من طريق عبيد الله بن عمر وإسماعيل بن أمية ومالك بن أنس وابن نمير جميعهم عن نافع عن ابن عمر نحوه.

ثم قال: وكذلك رواه الليث بن سعد وابن جريج وغيرهما عن نافع عن ابن عمر موقوفاً، وهذا هو الصواب، وحديث عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر عن النبي ﷺ منكر غير ثابت من جهتين:

أحدهما: أن عطية ضعيف، وسالم ونافع أثبت منه وأصح رواية.

والوجه الآخر: أن عمر بن شبيب ضعيف الحديث لا يحتج بروايته والله أعلم^(٤).

المثال العاشر: روى من طريق عبيدة بن حسان^(٥) عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن

(١) سنن الدارقطني (٣٨/٤) حديث (١٠٤، ١٠٥) وأخرجه ابن ماجه (٢٠٧٩) كتاب الطلاق، باب في طلاق الأمة وعدتها.

(٢) سنن الدارقطني (٣٨/٤) حديث (١٠٦) وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٧/٢٣٧).

(٣) سنن الدارقطني (٣٨/٤) حديث (١٠٧).

(٤) المصدر السابق (٣٨/٤، ٣٩) حديث (١٠٨: ١١٠) وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٧/٢٣٨) من طريق عبد الله. وأخرجه مالك في الموطأ (١٢٠٧) كتاب الطلاق، باب ما جاء في طلاق العبد.

(٥) عبيدة بن حسان العنبري، قال أبو حاتم: منكر الحديث. وقال ابن حبان: يروى الموضوعات عن الثقات. الجرح والتعديل (٩٢/٦) والمجروحين (١٨٩/٢) وقال الدارقطني في سؤالات البرقاني (٣٢٨): جزرى متروك. وقال في السنن (٣/٤١): ضعيف.

النبي ﷺ قال: «المدير لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلث».

ثم قال: لم يسنده غير عبيدة بن حسان وهو ضعيف، وإنما هو عن ابن عمر موقوف من قوله^(١).

ثم رواه من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر: أنه كره بيع المدير.

ثم قال: هذا هو الصحيح موقوف، وما قبله لا يثبت مرفوعاً ورواته ضعفاء^(٢).

النوع الثاني: تعارض بين رواية الثقات

المثال الأول: روى الدارقطني من طريق حاتم بن إسماعيل^(٣) عن أسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «الأذنان من الرأس».

ثم قال: كذا قال وهو وهم، والصواب عن أسامة بن زيد عن هلال بن أسامة الفهري عن ابن عمر موقوفاً^(٤).

ثم رواه من طريق وكيع وأبي أسامة كلاهما عن أسامة بن زيد عن هلال بن أسامة الفهري عن ابن عمر موقوفاً^(٥). فرجح الدارقطني ما اتفق عليه ثقتان كعادته في ذلك.

المثال الثاني: روى الدارقطني من طريق محمد بن زياد الزياتي والهيثم بن جميل ومعل بن منصور وأبي عمر الحوضي ومحمد بن أبي بكر المقدمي خمستهم عن حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: «الأذنان من الرأس». إلا أنه في

(١) سنن الدارقطني (٤/١٣٨ حديث ٥٠).

(٢) المصدر السابق (٤/١٣٨ حديث ٥١).

(٣) حاتم بن إسماعيل المدني، قال أحمد: زعموا أن حاتمًا كان فيه غفلة إلا أن كتابه صالح. وقال ابن معين: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن سعد: كان ثقة مأموناً كثير الحديث. تهذيب الكمال (٥/١٨٧) والجرح والتعديل (٣/٢٥٨) وقال في العلل (٢/١٦٨): ثقة وزيادته مقبولة.

(٤) سنن الدارقطني (١/٩٧ حديث ١).

(٥) المصدر السابق (١/٩٧ حديث ٧).

رواية معلى بن منصور شك في رفعه أو وقفه.

قلت: ورواه أحمد من طريق عفان ويونس بن محمد ويحيى بن إسحاق السيلحيني^(١)، ورواه أبو داود من طريق مسدد وقتيبة^(٢) جميعهم عن حماد بن زيد به مرفوعاً. إلا أنه في رواية يونس وقتيبة قال حماد: لا أدري هو من قول النبي ﷺ أو من قول أبي أمامة.

فهؤلاء عشرة رواة ثقات رووه عن حماد بن زيد مرفوعاً، وفي رواية بعضهم شك حماد في رفع الحديث أو وقفه.

ثم قال الدارقطني: أسنده هؤلاء عن حماد وخالفهم سليمان بن حرب وهو ثقة حافظ^(٣).

ثم رواه من طريق سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة موقوفاً. قال سليمان بن حرب: الأذنان من الرأس إنما هو قول أبي أمامة، فمن قال غير هذا فقد بدل - أو كلمة قالها سليمان - أي أخطأ^(٤).

الظاهر من كلام الدارقطني ترجيح رواية سليمان بن حرب على رواية الجماعة، وهو مخالف لعاداته في ترجيح رواية الجماعة على رواية الواحد، ولعله عدل عن ذلك لأن أغلب طرق الحديث موقوفة، كما يُعلم من مراجعة طرق الحديث^(٥)، كما أن سليمان نص على وقف

(١) مسند أحمد (٥/٢٥٨، ٢٦٤، ٢٦٨).

(٢) سنن أبي داود (١٣٤) كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ. وأخرجه الترمذي (٣٧) كتاب الطهارة، باب ما جاء أن الأذنين من الرأس. من طريق قتيبة وحده وقال: هذ حديث حسن ليس إسناده بذلك القائم.

(٣) المصدر السابق (١/١٠٣ حديث ٣٧: ٤٠) وأخرجه ابن ماجه (٤٤٤) كتاب الطهارة، باب الأذنان من الرأس. من طريق الزيادة.

(٤) المصدر السابق (١/١٠٣ حديث ٤١).

(٥) سيأتي ذكر طرق الحديث بالتفصيل (ص ٥٠٨) وما بعدها.

الحديث وخطأ من رفعه، وهو ما يشعر بضبطه للحديث، فناسب ذلك ترجيح رواية الوقف على الرفع، وهو ما يؤيد أن الحكم في ذلك ليس له قانون مطرد بل بحسب القرائن.

المثال الثالث: روى الدارقطني من طريق عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين عن الأوزاعي عن عبد الواحد بن قيس عن نافع عن ابن عمر: أن النبي ﷺ كان إذا توضأ عرك عارضيه بعض العرك، وشبك لحيته بأصابعه من تحتها.

ثم قال: ورواه أبو المغيرة عن الأوزاعي موقوفاً^(١).

ثم رواه من طريق أبي المغيرة عن الأوزاعي عن عبد الواحد بن نافع عن ابن عمر: كان إذا توضأ. ثم قال: فذكر نحو قول ابن أبي العشرين إلا أنه لم يرفعه، وهو أشبه بالصواب^(٢). وقال في موضع آخر: حديث رفعه ابن أبي العشرين ووقفه أبو المغيرة عن الأوزاعي وهو الصواب^(٣).

قال ابن أبي حاتم قال أبي: روى هذا الحديث الوليد عن الأوزاعي عن عبد الواحد عن يزيد الرقاشي وقتادة قالا: كان النبي ﷺ مرسلًا، وهو أشبه بالصواب^(٤).

فقد اختلف على الأوزاعي: فرواه ابن أبي العشرين موقوفاً، ورواه الوليد بن مسلم مرسلًا ورجحه أبو حاتم، ورواه عبد القدوس بن الحجاج موقوفاً ورجحه الدارقطني، لأن أبا المغيرة أوثق وأحفظ من الوليد وابن أبي العشرين.

المثال الرابع: روى الدارقطني من طريق عبد العزيز بن المختار عن عاصم الأحول عن

(١) سنن الدارقطني (١/١٠٦، ١٠٧ حديث ٥٣) وأخرجه ابن ماجه (٤٢٣) كتاب الطهارة، باب ما جاء في تحليل اللحية.

(٢) المصدر السابق (١/١٠٧ حديث ٥٤).

(٣) المصدر السابق (١/١٥٢ حديث ٢، ٣).

(٤) علل الحديث (١/٢٣٠ حديث ٥٨).

عبد الله بن سرجس: أن رسول الله ﷺ نهى أن يغتسل الرجل بفضل وضوء المرأة، والمرأة بفضل الرجل، ولكن يشرعان جميعاً. قال الدارقطني: خالفه شعبة^(١).

ثم رواه من طريق شعبة عن عاصم عن عبد الله بن سرجس قال: تتوضأ المرأة وتغتسل من فضل غسل الرجل وطهوره، ولا يتوضأ الرجل بفضل المرأة وطهورها. ثم قال: وهذا موقوف وهو أولى بالصواب^(٢).

فرجح الدارقطني رواية الوقف لأنها من طريق شعبة أمير المؤمنين في الحديث^(٣)، وعبد العزيز بن المختار وإن كان ثقة فهو دون شعبة.

المثال الخامس: روى الدارقطني من طريق علي بن هاشم عن الأعمش عن حبيب عن عروة عن عائشة قالت: أتت فاطمة بنت أبي حبيش النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إني استحضت فما أطهرُ. فقال: «ذرى الصلاة أيام حيضتك، ثم اغتسلي وتوضئي عند كل صلاة، وإن قطر الدم على الحصير».

قال الدارقطني: تابعه وكيع والخريبي وقره بن عيسى ومحمد بن ربيعة وسعيد بن محمد الوراق وابن عمير عن الأعمش فرفعوه. ووقفه حفص بن غياث وأبو أسامة وأسباط بن محمد وهم أثبات^(٤).

(١) سنن الدارقطني (١/١١٦، ١١٧ حديث ١) وأخرجه ابن ماجه (٣٧٤) كتاب الطهارة، باب النهي عن الوضوء بفضل وضوء المرأة.

(٢) المصدر السابق (١/١١٧ حديث ٢).

(٣) قال عبد الرحمن بن مهدي: كان الثوري يقول: شعبة أمير المؤمنين في الحديث. قال ابن أبي حاتم: يعنى فوق العلماء في زمانه. مقدمة الجرح والتعديل (ص ١٢٦) وتهذيب التهذيب (٤/٣٤٤).

(٤) سنن الدارقطني (١/٢١١ حديث ٣٣) ثم روى جميع الطرق التي ذكرها في (١/٢١١: ٢١٣) حديث ٣٤: ٣٩، ٤٢، ٤٣) وأخرجه أحمد في مسنده (٦/٤٢، ٢٦٢) من طريق علي بن هاشم. وأخرجه أبو داود (٢٩٨) كتاب الطهارة، باب من قال تغتسل من طهر إلى طهر. وابن ماجه (٦٢٤) كتاب الطهارة، باب ما جاء في المستحاضة إذا كانت قد عرفت أقرءها، كلاهما من طريق وكيع.

وقوله «وهم أثبات» يدل على أنه يرجح الوقف، مع أن الذين رفعوه أكثر وفيهم أيضًا أثبات، ويكفي أن فيهم وكيعًا، وهو من أثبت الناس في الأعمش بشهادة الدارقطني نفسه^(١)، وترجيح الدارقطني في هذا الحديث مخالف للأصل الذي صرح به، وهو ترجيح رواية الأكثر أو الأحفظ^(٢).

وقد تُفسر المخالفة بميله للشافعية لأن الحديث دليل للحنفية على أن رخصة المستحاضة مقدرة بوقت الصلاة. وقال الشافعية: إذا صلت الفرض جاز لها أن تصلى النوافل^(٣).

وأولى من ذلك أن تفسر المخالفة بأنه يرى ضعف الحديث، ولهذا نجده يروى عن الأئمة تضعيفهم للحديث: فروى عن يحيى بن سعيد القطان قال: أما إن سفيان الثوري كان أعلم الناس بهذا، زعم أن حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة شيئًا.

وروى عن أبي داود أنه مما يدل على ضعف الحديث الاختلاف في رفعه ووقفه. وعن يحيى بن معين قال: حدث حبيب بن أبي ثابت عن عروة حديثين وليس هما بشيء^(٤).

وهو بهذه الروايات يريد القول بأن الحديث ضعيف حتى ولو كان مرفوعًا، وبصرف النظر عن صحة الحديث أو ضعفه فإن ما يعيننا هنا أن الصواب في الحديث الرفع لأن رواة الرفع أكثر وفيهم ثقات أثبات.

المثال السادس: روى الدارقطني من طريق خالد بن مخلد عن إسحاق بن حازم عن عبد الله بن أبي بكر عن سالم عن ابن عمر عن حفصة قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا صيام لمن لم يفرضه قبل الفجر»^(٥).

(١) سؤالات ابن بكير للدارقطني (ص ٤٦ رقم ٣٨). وانظر شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٥٣٥).

(٢) راجع (ص ٣١٨-٣١٩) من هذا البحث.

(٣) التجريد (١/ ٣٦٨) والمجموع (٢/ ٥٣٥).

(٤) سنن الدارقطني (١/ ٢١٣ حديث ٤٠، ٤١، ٤٥).

(٥) سنن الدارقطني (٢/ ١٧٢ حديث ٢) وأخرجه ابن ماجه (١٧٠٠) كتاب الصيام، باب ما جاء في فرض الصوم من الليل.

وروى من طريق معبد بن عيسى عن إسحاق بن حازم موقوفاً^(١).

وخالفه يحيى بن أيوب وابن لهيعة فروياه عن عبد الله بن أبي بكر عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه عن حفصة: أن النبي ﷺ قال: «من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له»^(٢).

وسأل ابن أبي حاتم أباه عن أى الإسنادين أصح؟ فقال: لا أدري، لأن عبد الله بن أبي بكر قد أدرك سالمًا وروى عنه، ولا أدري سمع الحديث منه أو سمعه من الزهري عن سالم^(٣).

وأخرجه النسائي من طريق ابن جريج عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن حفصة مرفوعاً^(٤) وقال: غير محفوظ^(٥). ولم يرو مرفوعاً إلا من هذين الطريقين.

قال الدارقطني: رفعه عبد الله بن أبي بكر عن الزهري وهو من الثقات الرفعاء، واختلف عن الزهري في إسناده^(٦). اهـ.

ويُفهم من عبارة الدارقطني ميله لترجيح رواية عبد الله بن أبي بكر عن الزهري مع أنه خالف جماعة من الثقات روه عن الزهري موقوفاً كما سيأتي، ولعله مال إليه لأن الحديث

(١) ذكره الدارقطني في العلل (٤/ق ١٧٠).

(٢) سنن الدارقطني (٢/١٧٢ حديث ٣) وأخرجه أبو داود (٢٤٥٤) كتاب الصوم، باب النية في الصيام. والترمذي (٧٣٤) كتاب الصوم، باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل. قال أبو عيسى: حديث حفصة لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه. والنسائي (٢٣٣١: ٢٣٣٣) كتاب الصيام، باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك.

(٣) علل الحديث (١/٥١٨ رقم ٦٥٤).

(٤) سنن النسائي (٢٣٣٤) كتاب الصيام، باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة في ذلك.

(٥) السنن الكبرى (٢/١١٧).

(٦) سنن الدارقطني (٢/١٧٢ حديث ٣).

دليل للشافعية^(١)، ولكنه صرح في العلل بأن رفع الحديث لا يثبت^(٢).

وقد رواه جماعة عن الزهري موقوفاً على اختلاف بينهم في إسناده: فأخرجه الطحاوي من طريق معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن حفصة موقوفاً^(٣).

وأخرجه النسائي: من طريق ابن المبارك عن معمر وابن عيينة كلاهما عن الزهري عن حمزة بن عبد الله عن أبيه عن حفصة موقوفاً. ومن طريق إسحاق بن راهويه وأحمد بن حرب كلاهما عن ابن عيينة عن الزهري عن حمزة عن حفصة موقوفاً. ومن طريق ابن وهب عن يونس عن الزهري عن حمزة عن ابن عمر عن حفصة موقوفاً. ومن طريق معتمر عن عبيد الله عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن حفصة موقوفاً. ومن طريق مالك عن الزهري عن عائشة وحفصة مرسلًا موقوفاً^(٤).

فاتفقوا جميعاً على روايته موقوفاً، ولكنهم اختلفوا في الإسناد، فبعضهم جعله من حديث سالم عن أبيه، وبعضهم من حديث حمزة عن أبيه، وبعضهم أسقط ابن عمر من الإسناد، وبعضهم أرسله عن حفصة.

وسئل الدارقطني عن أى القولين أصح عن الزهري: قول من قال عنه عن سالم أو من قال عنه عن حمزة؟ فقال: قول من قال عن حمزة أشبه^(٥).

(١) يرى الشافعية أن صيام رمضان لا يصح إلا بالنية من الليل، وبه قال مالك وأحمد وإسحاق وداود وجماهير العلماء من السلف والخلف. وقال أبو حنيفة: يصح نية قبل الزوال. المجموع (٣١٨/٦).

(٢) العلل (٤/ق ١٧١).

(٣) شرح معاني الآثار (٥٥/٢).

(٤) أخرج النسائي جميع هذه الطرق (٢٣٣٤: ٢٣٤٣) الكتاب والباب السابقان. وحديث مالك أخرجه مالك في الموطأ (٦٣٥) كتاب الصيام، باب من أجمع الصيام قبل الفجر. وفي الحديث اختلاف أكثر من

ذلك ذكره الدارقطني في السنن عقب كلامه السابق، وفي العلل (٥/ق ١٧٠، ١٧١).

(٥) العلل (٥/ق ١٧١).

ولأجل هذا الاختلاف حكم البخاري^(١) والطحاوي^(٢) على حديث حفصة بالاضطراب، ويرى البخاري أن الصحيح عن ابن عمر موقوف^(٣) وتابعه الترمذي على ذلك^(٤).

ورجح أبو حاتم الوقف على حفصة فقال: وقد روى عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن حفصة قولها غير مرفوع، وهذا عندي أشبه والله أعلم^(٥).

ورجح النسائي الوقف دون تقييد فقال: الصواب عندنا موقوف، ولم يصح رفعه والله أعلم، لأن يحيى بن أيوب ليس بذلك القوي^(٦)، وحديث ابن جريج عن الزهري غير محفوظ والله أعلم^(٧).

فاتفق الأئمة على ترجيح الوقف، لأن من رواة الوقف: مالكًا وابن عيينة ويونس، وهم من أثبت الناس في الزهري^(٨).

المثال السابع: روى من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن حنظلة غسيل الملائكة قال: قال رسول الله ﷺ: «درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ستة وثلاثين زنية»^(٩).

(١) علل الترمذي الكبير (ص ١١٧، ١١٨ حديث ٢٠٢).

(٢) شرح معاني الآثار (٢/٥٥).

(٣) أخرجه النسائي (٢٣٤٢) من طريق عبيد الله. وفي الموطأ (٦٣٤) عن مالك، كلاهما عن نافع عن ابن عمر موقوفًا.

(٤) سنن الترمذي عقب حديث (٧٣٤) فقال: وقد روى عن نافع عن ابن عمر قوله وهو أصح.

(٥) علل الحديث (١/٥١٨ حديث ٦٥٤).

(٦) يحيى بن أيوب الغافقي وثقه ابن معين وأحمد وأبو داود. تهذيب الكمال (٣١/٢٣٣) وقد تابعه إسحاق بن حازم وابن هبيرة، فالخلل إذاً ليس من جهته.

(٧) السنن الكبرى (٢/١١٧).

(٨) سؤالات ابن بكير للدارقطني (ص ٤٩ رقم ٤٣) وانظر شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٤٧٨).

(٩) سنن الدارقطني (٣/١٦ حديث ٤٨) وأخرجه أحمد في مسنده (٥/٢٢٥) والبخاري في مسنده (٨/٣٠٩).

ثم رواه من طريق عبد العزيز بن ربيع عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن حنظلة عن كعب قال: لأن أزني ثلاثاً وثلاثين زنية أحب إليّ من أن آكل درهمًا ربًّا، يعلم الله تعالى أنني أكلته أو أخذته وهو ربًّا.

قال الدارقطني: هذا أصح من المرفوع^(١).

ثم أخرجه من طريق ليث عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن حنظلة مرفوعاً^(٢).

قلت: وأخرجه عبد الرزاق قال أخبرنا بكار قال سمعت ابن أبي مليكة يحدث عن عبد الله بن حنظلة عن كعب موقوفاً^(٣).

وأخرجه البيهقي من طريق ابن جريج عن ابن أبي مليكة موقوفاً^(٤).

فالحديث يرويه ابن أبي مليكة واختلف عنه: فرواه أيوب وليث بن أبي سليم عنه مرفوعاً، ورواه عبد العزيز بن ربيع وبكار وابن جريج عنه موقوفاً.

المثال الثامن: روى من طريق عفيف بن سالم عن سفيان الثوري عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحصن الشرك بالله شيئاً».

قال الدارقطني: وهم عفيف في رفعه والصواب موقوف من قول ابن عمر^(٥).

ثم رواه من طريق وكيع عن سفيان عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال: من

(١) سنن الدارقطني (١٦/٣) حديث (٤٩) وأخرجه أحمد في مسنده (٢٢٥/٥) والبيهقي في شعب الإيمان (٣٩٣/٤).

(٢) سنن الدارقطني (١٦/٣) حديث (٥٠) وأخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٢٢٩/٥) وابن قانع في معجم الصحابة (٩١/٢).

(٣) مصنف عبد الرزاق (٣١٥/٨).

(٤) شعب الإيمان (٣٩٣/٤).

(٥) سنن الدارقطني (١٤٦/٣)، ١٤٧ حديث (١٩٧).

أشرك بالله فليس بمحصن^(١).

وتابعه أبو أحمد الزبيرى عن سفيان كما في العلل^(٢).

فهذا الحديث يرويه سفيان واختلف عنه، فرواه عفيف بن سالم عنه مرفوعاً، ورواه وكيع وأبو أحمد الزبيرى عنه موقوفاً، ووكيع من أقوى الناس في سفيان^(٣) وقد توبع، ولهذا رجح الدارقطني الوقف.

ورواه الدارقطني من طريق إسحاق بن راهويه عن عبد العزيز بن محمد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ مثله.

ثم قال: لم يرفعه غير إسحاق ويقال إنه رجح عنه والصواب موقوف^(٤).

ولم يجزم الدارقطني برجوع إسحاق عن رفع الحديث بل حكاه عنه بصيغة التمريض، وإنما قال إسحاق بعد روايته: رفعه مرة ووقفه مرة^(٥). فأشار إلى تردد الراوى في رفعه ووقفه.

المثال التاسع: روى من طريق الهيثم بن جميل عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا رضاع إلا ما كان في الحولين».

ثم قال: لم يسنده عن ابن عيينة غير الهيثم بن جميل وهو ثقة حافظ^(٦).

وقد اكتفى الدارقطني بالإشارة إلى الاختلاف في رفع ووقف الحديث، ولم يذكر من رواه

(١) المصدر السابق (٣/١٤٧) حديث (١٩٨).

(٢) ذكره الزيلعى في نصب الراية (٤/١٢١) نقلاً عن العلل.

(٣) سؤالات أبى عبد الله بن بكير للدارقطني (ص ٤١، ٤٢ رقم ٣٢).

(٤) سنن الدارقطني (٣/١٤٧) حديث (١٩٩).

(٥) كما في نصب الراية (٤/١٢١).

(٦) سنن الدارقطني (٤/١٧٤) حديث (١٠) والبيهقى في السنن الكبرى (٧/٤٦٢) وجاء في آخره: قال أبو

أحمد بن عدى: هذا يعرف بالهيثم بن جميل عن ابن عيينة مسنداً وغير الهيثم يوقفه على ابن عباس.

موقوفاً، ويُفهم من عبارته ترجيح الرفع، بينما نجد البيهقي يذكر الروايات الموقوفة ويرجحها.

فرواه البيهقي من طريق الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس قال: لا رضاع بعد حولين كاملين. ومن طريق ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس قال: ما كان في الحولين فإنه يحرم وإن كان مصة، وإن كان بعد الحولين فليس بشيء. ومن طريق سعيد ابن منصور عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال: لا رضاع إلا ما كان في الحولين. ثم قال: هذا هو الصحيح موقوف^(١).

فرجح البيهقي الوقف مع أن الحديث دليل للشافعية على أن المدة التي يُحرم فيها الرضاع حولان^(٢)، ولعل ذلك هو السبب في ميل الدارقطني لترجيح الرفع.

المثال العاشر: روى من طريق أبي أحمد الزبيري عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ قال: «إذا طفا فلا تأكله، وإذا جزر عنه فكله، وما كان على حافتيه فكله»^(٣).

قال الدارقطني: لم يسنده عن الثوري غير أبي أحمد، وخالفه وكيع والعدنيان^(٤) وعبد الرزاق ومؤمل وأبو عاصم وغيرهم: روه عن الثوري موقوفاً وهو الصواب. وكذلك رواه أيوب السخيتاني^(٥) وعبيد الله بن عمر^(٦) وابن جريج وزهير وحماد بن سلمة وغيرهم عن

(١) السنن الكبرى (٤٦٢/٧).

(٢) وذهب الحنفية إلى أنها ثلاثون شهراً. التجريد (٥٣٥٥/١٠) وانظر مغنى المحتاج (١٢٨/٥) ونهاية المحتاج (١٧٥/٧) وتحفة المحتاج (٢٨٨/٨).

(٣) سنن الدارقطني (٢٦٨/٤) حديث (٧).

(٤) العدنيان هما: عبد الله بن الوليد ويزيد بن أبي حكيم.

(٥) مصنف ابن أبي شيبة (٢٤٩/٤).

(٦) سنن الدارقطني (٢٦٩/٤) حديث (١١، ١٠).

أبى الزبير موقوفاً. ورؤى عن إسماعيل بن أمية وابن أبى ذئب عن أبى الزبير مرفوعاً ولا يصح رفعه، رفعه يحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية^(١) ووقفه غيره^(٢).

مذهب الدارقطني في تعارض الرفع والوقف:

رجح الدارقطني في أغلب الأمثلة السابقة رواية الوقف على الرفع، وفي أحاديث قليلة رجح رواية الرفع على الوقف، وهو ما يؤكد استبعاد نسبة القول إليه بترجيح الوقف مطلقاً. ومذهب الدارقطني في تعارض الرفع والوقف لا يختلف عنه في تعارض الوصل والإرسال، بل وفي سائر اختلافات السنن والمتن، فالأصل عنده ترجيح رواية الأكثر أو الأحفظ كما ظهر من الأمثلة، ولم يخالف هذا الأصل إلا في مواضع يسيرة رجح فيها رواية الأقل، كما في حديث الأذنان من الرأس وحديث المستحاضة، فقد رجح فيها رواية الوقف مع أنها رواية الأقل، وحديث تبييت الصيام وحديث رضاعة الحولين، فقد رجح فيها رواية الرفع مع أنها رواية الأقل.

طريقته عند الترجيح بخلاف الأصل:

ويلاحظ أن الأحاديث التي خالف الدارقطني فيها الأصل لم يصرح بالترجيح، وإنما اكتفى بالإشارة والتلميح، ففي حديث الأذنان من الرأس قال بعد ذكره لرواية الرفع: أسنده هؤلاء عن حماد وخالفهم سليمان بن حرب وهو ثقة حافظ^(٣).

وفي حديث الاستحاضة ذكر رواية الرفع وقال: فرفعه ووقفه حفص بن غياث وأبو أسامة وأسباط بن محمد وهم أثبات^(٤). وفي حديث تبييت الصيام قال: رفعه عبد الله بن أبى

(١) سنن الدارقطني (٤/ ٢٦٨ حديث ٨) وأخرجه أبو داود (٣٨١٥) كتاب الأطعمة، باب في أكل الطافي من السمك. وابن ماجه (٣٢٤٧) كتاب الصيد، باب الطافي من صيد البحر.

(٢) سنن الدارقطني (٤/ ٢٦٩ حديث ٩) من طريق إسماعيل بن عياش عن إسماعيل بن أمية موقوفاً.

(٣) راجع (ص ٣٣٠). (٤) راجع (ص ٣٣٢).

بكر عن الزهري وهو من الثقات الرفعاء^(١). وفي حديث رضاعة الحولين قال: لم يسنده عن ابن عيينة غير الهيثم بن جميل وهو ثقة حافظ^(٢).

ويرى بعض أهل العلم أن مراد الدارقطني من التوثيق في هذه المواضع أفعل التفضيل، أي أن هذا الراوي أوثق وأثبت من هؤلاء في هذا الراوي، وأنه لم يصرح بذلك لشهرته وذووعه بين أهل عصره، فاستغنى بشهرته عن ذكره، ولهذا رجح روايتهم على رواية غيرهم لتقدمهم وتثبتهم في هذا الراوي.

وقد بحثت في تراجم هؤلاء الرواة لأجد ما يؤيد هذا القول فلم أجد، بل وجدت ما يخالفه كما في حديث الاستحاضة، حيث رجح رواية من خالفوا وكيعاً، مع أنه من أثبت الناس في الأعمش.

ومخالفة الدارقطني للأصل في هذه الأحاديث دعا البعض إلى القول بتعصبه للشافعية، لأن اختياره فيها على خلاف الأصل يخدم مذهبهم، فالحديثان اللذان رجح فيهما الوقف دليان للحنفية، والحديثان اللذان رجح فيهما الرفع دليان للشافعية.

(١) راجع (ص ٣٣٤).

(٢) راجع (ص ٣٣٨).

المبحث الثالث: الاختلاف في راوى الحديث

مما كثر وقوع الاختلاف فيه بين الرواة الاختلاف في راوٍ من رواة الحديث، كأن يروى الحديث قوم مثلاً عن رجل عن تابعي عن صحابي ويرويه غيرهم عن ذلك الرجل عن تابعي آخر عن الصحابي بعينه، وهذا الاختلاف يكون مؤثراً إذا كان أحد الرجلين ثقة والآخر ضعيفاً، ولا يرد هذا الاحتمال إذا كان الاختلاف في الصحابي للاتفاق على عدالتهم.

أمثلة الاختلاف في الصحابي:

المثال الأول: روى من طريق الزبير بن خُريق^(١) عن عطاء عن جابر قال: خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منا حجر فشجه في رأسه... وذكر الحديث^(٢).

ثم قال: لم يروه عن عطاء عن جابر غير الزبير بن خريق وليس بالقوى، وخالفه الأوزاعي فرواه عن عطاء عن ابن عباس وهو الصواب^(٣).

المثال الثاني: روى من طريق معاذ بن معاذ العنبري عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال: دخل رسول الله ﷺ في صلواته فكبر وكبرنا معه، ثم أشار إلى القوم كما أنتم، فلم نزل قياماً حتى أتانا رسول الله ﷺ قد اغتسل ورأسه يقطر ماء. ثم قال: خالفه عبد الوهاب الخفاف^(٤).

(١) الزبير بن خُريق الجزري، ذكره ابن حبان في الثقات (٢٦٢/٤) وقال ابن السكن: لم يسند غير حديثين هذا أحدهما. تهذيب الكمال (٩/٣٠٤).

(٢) سنن الدارقطني (١/١٨٩، ١٩٠) حديث (٣) وأخرجه أبو داود (٣٣٦) كتاب الطهارة، باب في المجروح يتيمم.

(٣) سنن الدارقطني (١/١٩٠) حديث (٤: ٦) وأخرجه ابن ماجه (٥٧٢) كتاب الطهارة، باب في المجروح تصيبه الجنابة.

(٤) سنن الدارقطني (١/٣٦٢) حديث (٢).

ثم رواه من طريق عبد الوهاب بن عطاء الخفاف عن سعيد عن قتادة عن بكر بن عبد الله المزني فذكر نحوه^(١).

المثال الثالث: روى الدارقطني من طريق علي بن عاصم^(٢) ومحمد بن فضيل^(٣). وروى أبو داود من طريق هشيم^(٤). وابن ماجه من طريق عبد الله بن إدريس^(٥). جميعهم عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن عائشة قالت: كنا نخرج مع رسول الله ﷺ ونحن محرمات، فإذا لقينا الركب ان سدلنا الثوب على وجوهنا سداً.

قال الدارقطني عقب حديث محمد بن فضيل: خالفه ابن عيينة. اهـ.

ثم رواه من طريق سفيان عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن أم سلمة نحوه^(٦).

فاتفقت الجماعة على روايته من حديث عائشة، وخالفهم ابن عيينة فجعله من حديث أم سلمة.

المثال الرابع: روى من طرق عن الثوري عن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يتوضأ ثم يقبل بعد ما يتوضأ ثم يصلي ولا يتوضأ^(٧). ثم رواه من طريق أبي حنيفة عن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن حفصة نحوه^(٨).

(١) سنن الدارقطني (١/٣٦٢ حديث ٣).

(٢) سنن الدارقطني (٢/٢٩٤ حديث ٢٦١).

(٣) سنن الدارقطني (٢/٢٩٤ حديث ٢٦٢) وأخرجه ابن ماجه (٢٩٣٥) كتاب المناسك، باب المحرمة تسدل الثوب على وجهها.

(٤) سنن أبي داود (١٨٣٣) كتاب المناسك، باب في المحرمة تغطي وجهها.

(٥) سنن ابن ماجه (٢٩٣٥ م) الكتاب والباب السابقان.

(٦) سنن الدارقطني (٢/٢٩٥ حديث ٢٦٣).

(٧) سنن الدارقطني (١/١٤٠، ١٤١ حديث ٢٠: ٢٢) وأخرجه أبو داود (١٧٨) كتاب الطهارة، باب الوضوء من القبلة. والنسائي (١٧٠) كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من القبلة.

(٨) سنن الدارقطني (١/١٤١ حديث ٢٣).

قال الدارقطني: لم يروه عن إبراهيم غير أبي روق عطية بن الحارث، ولا نعلم حدث به عنه غير الثوري وأبي حنيفة واختلفا فيه، فأسنده الثوري عن عائشة، وأسنده أبو حنيفة عن حفصة^(١).

أمثلة الاختلاف فيما دون الصحابي:

المثال الأول: روى حديث القلتين من طريق أحد عشر راوياً عن أبي أسامة عن الوليد ابن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه^(٢).
ورواه من طريق اثني عشر راوياً عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد ابن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه^(٣).

فاختلفوا في شيخ الوليد بن كثير، فقال بعضهم: محمد بن جعفر بن الزبير وقال بعضهم: محمد بن عباد بن جعفر. وهذا الاختلاف لا يؤثر في صحة الحديث، لأن كلاً من الرجلين المختلف فيهما محتج به في الصحيحين^(٤).

«وأما من يقول: إن الاختلاف في الحديث دليل على عدم ضبطه في الجملة. فهو قول ضعيف عند أئمة هذا الفن في مثل هذا الاختلاف، ولو كان ذلك مسقطاً للاحتجاج بالحديث لسقط الاحتجاج بما لا يُحصى من الحديث مما في إسناده مثل هذا الاختلاف، وقد جاء في الصحيحين منه شيء كثير^(٥)».

«ثم إن مثل هذا الاختلاف على تسليم أنه مؤثر، إنما يكون ذلك إذا لم يُعلم مجيء الحديث

(١) سنن الدارقطني (١/١٤٠ عقب حديث ٢٠).

(٢) سنن الدارقطني (١/١٣: ١٥ حديث ١، ٢) وأخرجه أبو داود (٦٣) والنسائي (٥٢، ٣٢٨).

(٣) سنن الدارقطني (١/١٥: ١٨ حديث ٣: ٩، ١٢).

(٤) تهذيب الكمال (٢٤/٥٧٩) (٢٥/٤٣٣).

(٥) تصحيح حديث القلتين (ص ٢٥، ٢٦).

من وجه صحيح عن الرجلين كليهما، فإنه حينئذ يعلم بأنه سمعه منهما، وإنما كان ينشط تارة فيرويه عنهما، وتارة يرويه عن أحدهما، فيُدفع الاختلاف قطعاً^(١).

وحديث القلتين هذا كذلك، فقد رواه شعيب بن أيوب عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر ومحمد بن جعفر بن الزبير كلاهما عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه.

قال الدارقطني: فلما اختلف على أبي أسامة في إسناده، أحببنا أن نعلم من أتى بالصواب، فنظرنا في ذلك فوجدنا شعيب بن أيوب قد رواه عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير على الوجهين جميعاً: عن محمد بن جعفر بن الزبير، ثم أتبعه عن محمد بن عباد بن جعفر، فصح القولان جميعاً عن أبي أسامة، وصح أن الوليد بن كثير رواه عن محمد بن جعفر بن الزبير وعن محمد بن عباد بن جعفر جميعاً عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه، فكان أبو أسامة يحدث به عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير، ومرة يحدث به عن الوليد عن محمد بن عباد بن جعفر، والله أعلم^(٢).

«ونعلم بهذا أن الراوي الواحد إذا كان ضابطاً متقناً، وروى الحديث على الوجهين المختلف فيهما أن كلاً منهما صحيح»^(٣).

المثال الثاني: وقع اختلاف آخر في حديث القلتين: فقد رواه - كما سبق - جماعة عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه. ورواه جماعة عن محمد بن إسحاق عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله

(١) المصدر السابق (ص ٣١).

(٢) سنن الدارقطني (١/١٧ حديث ٩).

(٣) تصحيح حديث القلتين (ص ٣٥).

بن عمر عن أبيه^(١).

«ورواية محمد بن إسحاق لا تخالف رواية الوليد بن كثير، لأن الحديث عند محمد بن جعفر بن الزبير عن الأخوين جميعاً عبد الله وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر، وكان يرويه عن هذا تارة، وأخرى عن هذا. ذكر ذلك الإمام أبو الحسن الدارقطني فيما حكاه عنه البرقاني، وتبعه على ذلك الحافظ ضياء الدين وغيره، وقد تقدم تقرير أن مثل هذا الاختلاف ليس مما يوهن الحديث إذا كان الرجلان ثقتين يحتاج بهما بل فيه تقوية له»^(٢).

المثال الثالث: روى من طريق الحسن بن الربيع عن أبي الأحوص عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال: كنا مع سلمان الفارسي في سفر فقضى حاجته فقلنا له: توضأ حتى نسألك عن آية من القرآن. فقال: سلوني فإنني لست أمسه. فقرأ علينا ما أردنا ولم يكن بيننا وبينه ماء. ثم قال: كلهم ثقات خالفه جماعة^(٣).

ثم رواه من طريق وكيع وشجاع بن الوليد وأبي معاوية وأبي الأحوص - من رواية عبد الله بن صالح عنه - وجريروابن فضيل جميعهم عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان^(٤).

ثم رواه من طريق زيد بن معاوية العبسي عن علقمة والأسود عن سلمان. ثم قال: كلها صحاح^(٥). وقد صحح الدارقطني جميع طرق الحديث لأن كلا الراويين المختلف فيهما ثقة وقد ثبت رواية الحديث عنهما جميعاً.

(١) سنن الدارقطني (١/١٩: ٢١ حديث ١٤: ١٧).

(٢) تصحيح حديث القلتين (ص ٤٣).

(٣) سنن الدارقطني (١/١٢٣: ٨ حديث ٨).

(٤) المصدر السابق (١/١٢٤: ٩ حديث ٩: ١١).

(٥) المصدر السابق (١/١٢٤: ١٢ حديث ١٢).

المثال الرابع: روى من طريق محمد بن مصعب القرقيساني عن حماد بن سلمة عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من سأل الناس وهو غني جاء يوم القيامة وفي وجهه كدوح وخدوش». فقيل: يا رسول الله ما غناه؟ قال: «أربعون درهماً أو قيمتها ذهباً»^(١).

ثم رواه من طريق يحيى بن آدم عن إسرائيل وسفيان عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ نحوه وقال: «خمسون درهماً».

قال الدارقطني: الأول وهم قوله عن أبي إسحاق، وإنما هو حكيم بن جبير وهو ضعيف^(٢) تركه شعبة وغيره^(٣).

قلت: ورواه الترمذي من طريق شريك^(٤)، وابن عدي من طريق حماد بن شعيب^(٥). كلاهما عن حكيم بن جبير به. وسمعه شعبة من حكيم بن جبير أيضاً، قال يحيى القطان:

(١) سنن الدارقطني (٢/١٢١، ١٢٢ حديث ٤).

(٢) حكيم بن جبير الأسدي، قال عنه أحمد: ضعيف الحديث مضطرب. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال يحيى القطان: تركه شعبة من أجل حديث الصدقة. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث. وقال النسائي: ليس بالقوي. تهذيب الكمال (٧/١٦٥) وميزان الاعتدال (١/٥٨٣). وقال الدارقطني في سؤالات البرقاني (١٠٠): كوفي يُترك. وذكره في الضعفاء والمتروكين (١٦٣) وقال في العلل (٦/٢٧١): ضعيف الحديث.

(٣) سنن الدارقطني (٢/١٢٢ حديث ٥) وأخرجه أبو داود (١٦٢٦) كتاب الزكاة، باب من يُعطى من الصدقة وحد الغني. والترمذي (٦٥٣) كتاب الزكاة، باب من تحل له الزكاة. والنسائي (٢٥٩٢) كتاب الزكاة، باب حد الغني. وابن ماجه (١٨٤٠) كتاب الزكاة، باب من سأل عن ظهر غني. الأربعة من طريق سفيان عن حكيم بن جبير.

(٤) سنن الترمذي (٦٥٢) الكتاب والباب السابقان. وقال: حديث حسن وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير من أجل هذا الحديث.

(٥) الكامل في الضعفاء (٢/٢٤٣).

سألت شعبة عن هذا الحديث فقال: قد سمعته من حكيم، إنى أخاف الله أن أحدثه^(١).

فاختلف على إسرائيل، فرواه حماد بن سلمة عنه عن أبي إسحاق، ورواه يحيى بن آدم عنه عن حكيم بن جبير، وقد حكم الدارقطني بالوهم على رواية حماد لمخالفتها رواية الجماعة، فقد رواه سفيان وشريك وحماد بن شعيب وشعبة عن حكيم بن جبير، وليس الوهم من حماد بن سلمة فهو إمام حافظ، ولكنه من الراوى عنه كما يُفهم من سياق الدارقطني في العلل^(٢)، وهو معروف بالتخليط في روايته عن حماد^(٣).

وهذا الاختلاف مؤثر في صحة الحديث، لأن أحد الراويين المختلف فيهما ثقة وهو أبو إسحاق السبيعي، والآخر ضعيف وهو حكيم بن جبير، وقد رجح الدارقطني رواية الجماعة، وهو ما يترتب عليه ضعف الحديث.

واستطراداً لاستكمال الفائدة فإن عبد الله بن عثمان صاحب شعبة أنكروا على سفيان روايته عن حكيم فقال له: لو غير حكيم حدث بهذا الحديث. فقال سفيان: وما لحكيم، لا يُحدث عنه شعبة. قال: نعم. قال سفيان: سمعت زبيداً يحدث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد^(٤). والظاهر من ذلك أن زبيد بن الحارث تابع حكيماً في روايته عن محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن مسعود، ولكن الدارقطني يرى أن رواية زبيد موقوفة على محمد بن عبد الرحمن.

قال الدارقطني: ورواه زبيد ومنصور بن المعتمر عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد لم يجاوز ابنه محمداً، وقولهما أولى بالصواب^(٥).

(١) تاريخ بغداد (٣/٢٠٥). (٢) العلل (٥/٢١٦).

(٣) محمد بن مصعب القرقيساني، قال عنه أحمد: فيه تخليط عن حماد بن سلمة. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائي: ضعيف. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث ليس بقوى. تهذيب الكمال (٢٦/٤٦٠) وميزان الاعتدال (٤/٤٢). وقال الدارقطني في العلل (٣/٢٣٤): لم يكن حافظاً.

(٤) سنن الترمذي (٦٥٣) الكتاب والباب السابقان.

(٥) العلل (٥/٢١٦).

المثال الخامس: روى من طريق محمد بن أبي حفصة وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وسفيان بن حسين وسليمان بن كثير وعبد الجليل بن حميد اليحصبي جميعهم عن الزهري عن أبي سنان الدؤلي عن ابن عباس عن النبي ﷺ: «الحج مرة فمن زاد فتطوع»^(١).

ثم رواه من طريق يحيى بن أبي أنيسة^(٢) عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن النبي ﷺ.

قال الدارقطني: قوله عن عبيد الله وهم، والصواب عن أبي سنان، ويحيى بن أبي أنيسة متروك^(٣).

ومع أن هذا الاختلاف لا يؤثر في الحديث، لأن كلاً من الراويين المختلف فيهما ثقة، فإن الدارقطني أراد أن يبين شذوذ رواية يحيى بن أبي أنيسة، فهو مع ضعفه خالف جماعة من الثقات.

المثال السادس: روى من طرق عن الأعمش عن جعفر بن إياس عن أبي نصره عن أبي سعيد الخدري حديث الرقية بفاتحة الكتاب. ثم قال: خالفه شعبة^(٤).

(١) سنن الدارقطني (٢/٢٧٩، ٢٨٠ حديث ١٩٦: ٢٠٠) وأخرجه أبو داود (١٧٢١) كتاب المناسك، باب فرض الحج. من طريق سفيان بن حسين. والنسائي (٢٦٢٠) كتاب المناسك، باب وجوب الحج. من طريق عبد الجليل بن حميد. وأحمد في مسنده (١/٢٥٥، ٢٩٠) من طريق سليمان بن كثير. وفي (١/٣٧٠) من طريق محمد بن أبي حفصة وفي (١/٣٧١) من طريق زمعة بن صالح.

(٢) يحيى بن أبي أنيسة الجزري، قال عنه أحمد: متروك الحديث. وقال ابن معين: ضعيف لا يكتب حديثه. وقال أبو حاتم وأبو زرعة: ليس بالقوي. وقال البخاري: ليس بذاك. وقال النسائي: متروك الحديث. تهذيب الكمال (٣١/٢٢٣) وميزان الاعتدال (٤/٣٦٤). وقال الدارقطني في سؤالات السهمي (٣٨٢): متروك الحديث. وذكره في الضعفاء والمتروكين (٥٧٢) وقال في السنن (١/١٢١، ٢/١٨٦): ضعيف.

(٣) سنن الدارقطني (٢/٢٨٠) حديث (٢٠١).

(٤) سنن الدارقطني (٣/٦٣، ٦٤) حديث (٢٤٣، ٢٤٤) وأخرجه الترمذي (٢٢٠٤) كتاب الطب، باب ما جاء في أخذ الأجر على التعويد. وابن ماجه (٢١٥٦) كتاب التجارات، باب أجر الراقي.

ثم رواه من طريق شعبة عن أبي بشر عن أبي المتوكل عن أبي سعيد^(١).

قلت: وأخرجه البخارى من طريق أبي عوانة^(٢). ومسلم من طريق هشيم^(٣). كلاهما عن أبي بشر عن أبي المتوكل عن أبي سعيد.

فهذا الحديث يرويه جعفر بن إياس واختلف عنه، فرواه الأعمش عنه عن أبي نضرة، ورواه شعبة وأبو عوانة وهشيم عنه عن أبي المتوكل، وهذا الاختلاف لا يؤثر في الحديث؛ لأن كلاً من الراويين المختلف فيهما ثقة، ولكن رواية الجماعة أولى بالقبول، لأن تطرق السهو إلى الأكثر أبعده، وهى الرواية التى ارتضاها صاحبها الصحيحين.

المثال السابع: روى من طريق إسحاق بن البهلول عن وكيع وأبى قتيبة وإسحاق بن عيسى ابن بنت داود بن أبى هند ثلاثتهم عن سفيان عن جابر عن أبى عازب^(٤) عن النعمان بن بشير عن النبى ﷺ قال: «كل شيء خطأ إلا السيف، وفي كل خطأ أرش»^(٥).

ثم رواه من طريق أحمد بن بديل عن وكيع عن سفيان عن جابر عن عامر عن النعمان ابن بشير عن النبى ﷺ نحوه.

ثم قال: كذا قال عن جابر عن عامر، والذي قبله أصح^(٦).

فقد اختلف على وكيع فى روايته عن سفيان، فقبل عن جابر عن أبى عازب، وقيل عن

(١) سنن الدارقطني (٣/٦٤ حديث ٢٤٥) وأخرجه البخارى (٥٧٣٦) كتاب الطب، باب الرقى بفاتحة

الكتاب. ومسلم (٥٨٦٤) كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار.

(٢) البخارى (٢٢٧٦) كتاب الإجارة، باب ما يعطى فى الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب.

(٣) مسلم (٥٨٦٣) الكتاب والباب السابقان.

(٤) أبو عازب، قال أبو حاتم وأبو داود وأبو أحمد الحاكم: اسمه مسلم بن عمرو وقال غيرهم: مسلم بن

أراك. قال عنه الذهبي: لا يُعرف. تهذيب الكمال (٦/٣٤) وميزان الاعتدال (٤/٥٤٢).

(٥) سنن الدارقطني (٣/١٠٦ حديث ٨٤).

(٦) سنن الدارقطني (٣/١٠٦ حديث ٨٥).

جابر عن عامر، والقول الأول أصح لثلاثة أمور:

الأول: لأنه الثابت عن وكيع، فقد رواه الإمام أحمد عن وكيع عن سفيان عن جابر عن أبي عازب عن النعمان نحوه^(١).

الثاني: لأنه الموافق لرواية غير وكيع عن سفيان، فقد رواه ابن ماجه من طريق أبي عاصم عن سفيان عن جابر عن أبي عازب عن النعمان نحوه^(٢). بالإضافة لرواية أبي قتيبة وابن بنت داود بن أبي هند في الرواية الأولى.

الثالث: لأنه الموافق لرواية غير سفيان عن جابر، قال الدارقطني: تابعه -يعنى سفيان- زهير وقيس^(٣) وغيرهما عن جابر، وقال ورقاء عن جابر عن مسلم بن أراك عن النعمان^(٤)، فإن كان حفظ فهو اسم أبي عازب والله أعلم^(٥).

وهذا الاختلاف مؤثر في الحديث لأن أبا عازب لا يُعرف، وعامر هو الشعبي إمام مشهور.

المثال الثامن: روى من طريق رشدين بن سعد عن طلحة بن أبي سعيد وابن لهيعة كلاهما عن عبيد الله بن أبي جعفر عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن خوات بن جبير: أن رجلاً أوصى إليه وكان فيما ترك أم ولد له وامرأة حرة، فوقع بين المرأة وبين أم الولد بعض الشيء، فأرسلت إليها الحرة لتباعدن رقبتك بالكع. فرفع ذلك خوات إلى النبي ﷺ فقال: «لا تباعد». وأمر بعقتها.

(١) مسند أحمد (٤/٢٧٢).

(٢) سنن ابن ماجه (٢٦٦٧) كتاب الديات، باب لا قود إلا بالسيف.

(٣) سنن الدارقطني (٣/١٠٧ حديث ٨٦) من طريق زهير وقيس. وأخرجه أحمد في مسنده (٤/٢٧٥) من طريق زهير وحده.

(٤) سنن الدارقطني (٣/١٠٧ حديث ٨٨).

(٥) سنن الدارقطني (٣/١٠٦ عقب حديث ٨٤).

ثم رواه من طريق سعيد بن أبي مريم عن ابن لهيعة بإسناده نحوه. ثم رواه من طريق عبد الله بن محمد بن إسحاق الفهمي عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن خوات بن جبير عن النبي ﷺ نحوه.

قال الدارقطني: كذا قال بكير بن عبد الله بن الأشج^(١).

فاختلف على ابن لهيعة في روايته عن عبيد الله بن أبي جعفر. فقيل: عن يعقوب بن الأشج. وقيل: عن بكير بن الأشج. ووافقه على القول الأول طلحة بن أبي سعيد وهو ثقة. وهذا الاختلاف لا يؤثر في الحديث لأن الراويين المختلف فيهما أخوان ثقتان.

ثم ساق الدارقطني حديثين من طريق ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن نافع عن ابن عمر^(٢).

ولعله يريد أن يقول: إن ذكر بكير في الإسناد السابق بدلاً من يعقوب، سببه خلط الراوي بين الأسانيد.

المثال التاسع: روى من طريق يحيى بن آدم وأبي غسان مالك بن إسماعيل عن إسرائيل عن إبراهيم بن مهاجر عن الشعبي عن النعمان بن بشير عن النبي ﷺ قال: «إن من التمر خمراً، وإن من الزبيب خمراً، وإن من البر خمراً، وإن من الشعير خمراً، وإن من العسل خمراً».

ثم قال: ورواه قاسم الجوعى عن الفريابي عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن الشعبي عن النعمان بن بشير ووهم فيه^(٣).

(١) سنن الدارقطني (٤/١٣٣ حديث ٢٨: ٣٠).

(٢) المصدر السابق (٤/١٣٣ حديث ٣١، ٣٢).

(٣) سنن الدارقطني (٤/٢٥٣ حديث ٣٧، ٣٨) وأخرجه أبو داود (٣٦٧٦) كتاب الأشربة، باب الخمر مما هو. والترمذي (١٩٩٣) كتاب الأشربة، باب ما جاء في الحبوب التي يتخذ منها الخمر. كلاهما من طريق يحيى بن آدم.

فاختلف على إسرائيل في راوى الحديث، فقال يحيى بن آدم وأبو غسان وأسود بن عامر^(١) عنه عن إبراهيم بن المهاجر. وقال محمد بن يوسف الفريابي - من رواية قاسم الجوعى - عنه عن أبي إسحاق.

ورجح الدارقطني القول الأول كعادته في ترجيح رواية الأكثر، وقد نسب الوهم في القول الثانى إلى القاسم بن عثمان الجوعى، لأن الذهلى رواه عن الفريابي عن إسرائيل عن إبراهيم^(٢) كقول الجماعة، فالراجح أن راوى الحديث إبراهيم بن مهاجر وهو متكلم فيه^(٣)، وأما أبو إسحاق فهو إمام حافظ، ولكثرة رواية إسرائيل عنه إذا روى عن غيره فإن الرواة يخطئون ويجعلونه على الجادة عنه، كما مر علينا في المثال الرابع.

المثال العاشر: روى من طريق ليث بن أبى سليم ومهدى بن ميمون والربيع بن صبيح ثلاثتهم عن أبى عثمان الأنصارى عن القاسم عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «ما أسكر الفرق فالأوقية منه حرام»^(٤).

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٤/٢٦٧).

(٢) أخرجه الترمذى (١٩٩٢) الكتاب والباب السابقان.

(٣) إبراهيم بن مهاجر الكوفى، قال عنه الثورى وأحمد: لا بأس به. وقال يحيى القطان: لم يكن بالقوى. وقال ابن معين: ضعيف. وقال النسائى: ليس بالقوى. وفي موضع آخر: ليس به بأس. تهذيب الكمال (٢/٢١١) وميزان الاعتدال (١/٦٧). وقال الحاكم في سؤالاته (٢٧٢): قلت للدارقطني: إبراهيم بن المهاجر. فقال: ضعفه، تكلم فيه يحيى القطان وغيره. قلت بحجة. قال: بلى حدث بأحاديث لا يتابع عليها، قد غمزه شعبة أيضًا وذكره في الضعفاء والمتروكين (٢٠) وقال: يعتبر به.

(٤) سنن الدارقطني (٤/٢٥٤، ٢٥٥ حديث ٤٦: ٤٩) وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (٢/٣٩٩) من طريق الليث. وأخرجه أبو داود (٣٦٨٧) كتاب الأشربة، باب النهى عن المسكر. والترمذى (١٩٨٦) كتاب الأشربة، باب ما جاء ما أسكر كثيره فقليله حرام. كلاهما من طريق مهدى بن ميمون. وأخرجه أحمد في مسنده (٦/٧١) من طريق الربيع بن صبيح.

ثم رواه من طريق عدى بن الفضل^(١) عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة نحوه. قال ابن صاعد شيخ الدارقطني: هذا إنما يروى عن أبي عثمان عن القاسم^(٢).

فقد اختلف في راوى الحديث، فرواه جماعة عن أبي عثمان الأنصاري، وشذ عدى ابن الفضل فرواه عن عبيد الله بن عمر العمري، فالراجح في الحديث أنه من رواية أبي عثمان وهو لا يكاد يُعرف^(٣)، وأما عبيد الله بن عمر فإمام مشهور.

منهج الدارقطني في الاختلاف في راوى الحديث:

رأينا في الأمثلة السابقة كيف اعتنى الدارقطني بتعليل الحديث بالاختلاف في أحد رواته، حتى لو كان هذا الراوى صحابى الحديث.

كما رأينا كيف كان الدارقطني في بعض الأحيان يدفع هذا الاختلاف بإثبات أن الراوى المختلف عليه روى الحديث بالوجهين المختلف فيهما، وإنما كان ينشط تارة فيرويه عنهما، وتارة يرويه عن أحدهما.

وفي أحيان أخرى كان يرجح بين الروایتين المختلف فيهما، إما بترجيح رواية الثقة على الضعيف، وإما بترجيح رواية الأكثر على الأقل.

وعلمنا متى يكون الاختلاف مؤثراً في الحديث ومتى لا يكون مؤثراً، وقد فصل الحافظ ابن حجر هذه المسألة فقال: أما الاختلاف في السند فلا يخلو إما أن يكون الرجلان ثقتين أم

(١) عدى بن الفضل التيمي، قال ابن معين: ضعيف. وفي موضع: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: متروك الحديث. وقال أبو داود: ضعيف. وفي موضع آخر: لا يكتب حديثه. وقال النسائي: ليس بثقة. تهذيب الكمال (٥٣٩/١٩) وميزان الاعتدال (٦٢/٣). وقال الدارقطني في سؤالات البرقاني (٤٠٠): متروك. وقال في العلل (٤/ق ٣٥): ضعيف.

(٢) سنن الدارقطني (٤/٢٥٥ حديث ٥٠).

(٣) أبو عثمان الأنصاري، قال عنه الذهبي: لا يكاد يُدرى من هو. ميزان الاعتدال (٤/٥٥٠). وذكره ابن حبان في الثقات (٧/١٧٦) ووثقه أبو داود. تهذيب الكمال (٣٤/٦٩).

لا. فإن كانا ثقتين فلا يضر الاختلاف عند الأكثر لقيام الحجة بكل منهما، فكيفما دار الإسناد كان عن ثقة، وربما احتتمل أن يكون الراوى سمعه منهما جميعاً، وقد وجد ذلك فى كثير من الحديث، لكن ذلك يقوى حيث يكون الراوى ممن له اعتناء بالطلب وتكثير الطرق.

وأما ما ذهب إليه كثير من أهل الحديث - من أن الاختلاف دليل على عدم ضبطه فى الجملة فيضر ذلك ولو كانت رواته ثقات، إلا أن يقوم دليل على أنه عند الراوى المختلف عليه عنهما جميعاً أو بالطريقتين جميعاً - فهو رأى فيه ضعف، لأنه كيفما دار كان على ثقة، وفى الصحيحين من ذلك جملة أحاديث، لكن لا بد فى الحكم بصحة ذلك سلامته من أن يكون غلطاً أو شاذاً.

وأما إذا كان أحد الراوين المختلف فيها ضعيفاً لا يحتج به فيها هنا مجال للنظر، وتكون تلك الطرق التى سمى ذلك الضعيف فيها كالوقوف أو الإرسال بالنسبة إلى الطريق الأخرى، فكل ما ذكر هناك من الترجيحات يجيء هنا.

ويمكن أن يقال فى مثل هذا: يمتثل أن يكون الراوى إذا كان مكثراً قد سمعه منهما أيضاً كما تقدم. فإن قيل: إذا كان الحديث عنده عن الثقة فلم يرويه عن الضعيف. فالجواب: يمتثل أنه لم يطلع على ضعف شيخه، أو اطلع عليه ولكن ذكره اعتماداً على صحة الحديث عنده من الجهة الأخرى^(١).

(١) النكت لابن حجر (٢/٧٨٢: ٧٨٥).

المبحث الرابع: الاختلاف بالجمع والإفراد

مما يقع فيه الاختلاف في الأسانيد الاختلاف في الجمع والإفراد كأن يروى الحديث قوم -مثلاً- عن رجل عن فلان وفلان. ويرويه غيرهم عن ذلك الرجل عن فلان وحده.

وهذا الاختلاف إذا روى من طرق ثابتة عن الراوى المختلف عليه، فإنه يرجع في الغالب إلى الراوى نفسه، وكأنه كان ينشط تارة فيذكر جميع شيوخه، وتارة يقتصر على بعضهم.

وأما إذا ورد الاختلاف من طرق ثابتة وأخرى ضعيفة، فعندئذ يتعين ترجيح الطرق الثابتة على الطرق الضعيفة.

أمثلة الاختلاف بالجمع والإفراد:

المثال الأول: روى من طريق أبي جعفر الرازى عن الأعمش عن زبيد اليامى وطلحة ابن مصرف كلاهما عن ذرّ المرهبي عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه عن أبي بن كعب قال: كان رسول الله ﷺ يوتر بسبح اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد^(١).

قال الدارقطني: وكذلك رواه أبو حفص الأبار^(٢) ويحيى بن أبي زائدة ومحمد بن أنس^(٣) عن الأعمش عن زبيد وطلحة، ورواه أبو عبيدة بن معن^(٤) عن الأعمش عن طلحة وحده. اهـ.

(١) سنن الدارقطني (٢/٣١، ٣٢ حديث ٣) وأخرجه النسائي (١٧٣٠) كتاب قيام الليل، باب نوع آخر من القراءة في الوتر.

(٢) أخرج روايته أبو داود (١٤٢٣) كتاب الوتر، باب ما يقرأ في الوتر. وابن ماجه (١١٧١) كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء فيها يقرأ في الوتر.

(٣) أخرج روايته أبو داود (١٤٢٣) الكتاب والباب السابقان.

(٤) أخرج روايته النسائي (١٧٢٩) الكتاب والباب السابقان.

فاختلف على الأعمش، فرواه عنه جماعة عن زبيد وطلحة، وخالفهم محمد بن أنس فرواه عنه عن طلحة وحده، وهذا الاختلاف محمول على أن الأعمش كان يرويه تارة عنهما، وتارة عن أحدهما.

المثال الثاني: روى من طريق أبي خالد الأحمر عن الأعمش عن سلمة بن كهيل ومسلم البطين والحكم بن عتيبة عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد عن ابن عباس قال: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: إن أختي ماتت وعليها صوم. قال: «لو كان عليها دين أكنت تقضينه؟». قالت: نعم. قال: «فحق الله أحق»^(١).

ثم رواه من طريق زائدة بن قدامة عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وذكر الحديث. قال سليمان: قال الحكم وسلمة بن كهيل ونحن جلوس جميعاً حين حدث مسلم بهذا الحديث فقالا: سمعنا مجاهدًا يذكر هذا عن ابن عباس^(٢).

قال الدارقطني: هذا أصح إسنادًا من حديث أبي خالد. وقال ابن مغراء: الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس. وعن سلمة بن كهيل عن مجاهد عن ابن عباس. وعن الحكم عن عطاء عن ابن عباس^(٣).

فاختلف على الأعمش: فرواه أبو خالد الأحمر عنه عن شيوخ ثلاثة، وظاهره أنه عند كل منهم عن كل منهم. ورواه زائدة عنه فجعل رواية مسلم عن سعيد، ورواية الحكم وسلمة عن مجاهد. ورواه عبد الرحمن بن مغراء عنه فجعل رواية مسلم عن سعيد، ورواية سلمة عن مجاهد، ورواية الحكم عن عطاء.

(١) سنن الدارقطني (٢/ ١٩٥) حديث (٨٢) وأخرجه البخاري تعليقاً (١٩٥٣م) كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم. ومسلم (٢٧٥١) كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت.
(٢) سنن الدارقطني (٢/ ١٩٦) حديث (٨٤) وأخرجه البخاري (١٩٥٣) ومسلم (٢٧٥٠).
(٣) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٢/ ١٧٤).

وقد رجح الدارقطني رواية زائدة، ولعله ذهب إلى ذلك لأن زائدة فصل الرواية، ولأن شعبة^(١) ويحيى القطان وأبا معاوية^(٢) وافقوه على جعل رواية مسلم البطين عن سعيد وحده. وهؤلاء الثلاثة من أرفع الرواة عن الأعمش كما قال الدارقطني^(٣).

ونقل الترمذي عن البخاري ترجيحه لرواية أبي خالد فقال: وسمعت محمداً يقول: جود أبو خالد الأحمر هذا الحديث عن الأعمش.

قال محمد: وقد روى غير أبي خالد عن الأعمش مثل رواية أبي خالد^(٤).

وقد ذكر البخاري الاختلاف في أسانيد الحديث عقب روايته للحديث في الصحيح من رواية زائدة. وجمع ابن حجر بين هذه الروايات باحتمال أن يكون أبو خالد الأحمر أراد اللف والنشر بغير ترتيب، فيكون شيخ الحكم عطاء، وشيخ البطين سعيد بن جبير، وشيخ سلمة مجاهداً^(٥)، وبذلك تتفق رواية أبي خالد مع رواية ابن مغراء.

وهذا الاختلاف لا يؤثر في الحديث، لأنه على جميع الأحوال من رواية الثقات، ولهذا خرج الشيخان في الصحيحين.

المثال الثالث: روى من طريق مالك وابن جريج ومعمر وعقيل والليث والزيدي وجعفر بن برقان جميعهم عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «العجماء جرحها جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس».

(١) رواية شعبة أخرجها أحمد في مسنده (١/٣٣٨).

(٢) رواية يحيى وأبي معاوية أخرجها أبو داود (٣٣١٠) كتاب الأيمان والندور، باب ما جاء فيمن مات وعليه صيام صام عنه وليه.

(٣) سؤالات ابن بكير للدارقطني (ص ٤٦ رقم ٣٨).

(٤) سنن الترمذي (٧٢١) كتاب الصوم، باب ما جاء في الصوم عن الميت.

(٥) فتح الباري (٤/١٩٥).

قال الدارقطني: إلا أن الزبيدي وجعفر بن برقان لم يذكرأ أبا سلمة في الإسناد^(١).

ورواه الدارقطني من طريق يونس عن الزهري عن ابن المسيب وعبيد الله بن عبد الله ابن عتبة عن أبي هريرة. قال أبو بكر النيسابوري: لا أعلم أحداً ذكر في إسناده عبيد الله ابن عبد الله غير يونس بن يزيد^(٢).

فاختلف على الزهري: فرواه جماعة عنه عن سعيد وأبي سلمة، ورواه الزبيدي وجعفر بن برقان عنه عن سعيد وحده، ورواه يونس عنه عن سعيد وعبيد الله بن عبد الله، ولا مانع من تصحيح جميع هذه الروايات، فإن الزهري ممن له اعتناء بالطلب وتكثير الطرق، ولعله كان ينشط تارة فيذكر جميع شيوخه، وتارة يقتصر على بعضهم.

(١) سنن الدارقطني (٣/ ١٥١ حديث ٢٠٦) وأخرجه مالك في الموطأ (١٥٨٩) كتاب العقول، باب جامع العقل. وأخرجه البخاري (١٤٩٩) كتاب الزكاة، باب في الركاز الخمس. ومسلم (٤٥٦٣) كتاب الحدود، باب جرح العجاء والمعدن والبئر جبار. كلاهما من طريق مالك. وأخرجه النسائي (٢٤٩٥) كتاب الزكاة، باب في المعدن، من طريق معمر. وأخرجه البخاري (٦٩١٢) كتاب الديات، باب المعدن جبار والبئر جبار. ومسلم (٤٥٦٢) الكتاب والباب السابقان. كلاهما من طريق الليث.

(٢) سنن الدارقطني (٣/ ١٥١، ١٥٢ حديث ٢٠٧) وأخرجه مسلم (٤٥٦٤) الكتاب والباب السابقان.

المبحث الخامس: الاختلاف بزيادة راوٍ أو نقصانه

من أدق أنواع الاختلاف بين الرواة: الاختلاف بزيادة راوٍ أو نقصانه في أحد الإسنادين، لما له من علاقة شائكة بنوعين مرتبطين من أنواع الحديث وهما: المرسل الخفي والمزيد في متصل الأسانيد.

فإن من وسائل معرفة الإرسال أن يرد في بعض طرق الحديث زيادة اسم راوٍ بين الرجلين، وفي هذا المسلك موضع إشكال، إذ يمكن أن يعارض بكونه من المزيد في متصل الأسانيد لا من المرسل الخفي.

«ووجه ذلك أننا لم نعرف عدم السماع بدليل خارجي، وإنما اكتشفناه بورود الوسطة بين الرجلين في الإسناد، فيمكن أن يكونا قد التقيا وسمع الراوي ممن فوق المحذوف، فيكون السند متصلًا بهما، ورواية الزيادة من باب المزيد في متصل الأسانيد»^(١).

ومن جهة أخرى إذا حكمنا بخطأ الزيادة، فيمكن أن يعارض باحتمال كون الراوي قد حمله عن كل من الراويين «إذ لا مانع أن يسمع شخص عن آخر ثم يسمع من شيخ شيخه، وذلك موجود في الروايات والرواة بكثرة»^(٢). ودفع ابن الصلاح هذا الاحتمال بأن «الظاهر ممن وقع له مثل ذلك أن يذكر السامعين، فإذا لم يجيء عنه ذكر ذلك حملناه على الزيادة المذكورة»^(٣).

ومن ذلك نتبين مدى ما يكتنف هذا النوع من صعوبات، واعلم أن الترجيح بين الإسنادين الزائد والناقص لا ينفك غالبًا عن ثلاث حالات، وقد ذكر المحذون شروطًا وقرائن لكل حالة نذكرها فيما يلي:

(١) منهج النقد في علوم الحديث (ص ٣٨٩، ٣٩٠).

(٢) فتح المغيبي (٧٣/٤).

(٣) علوم الحديث (ص ٢٨٨).

الحالة الأولى: ترجيح السند الزائد، ومن قرائنه أن يرد فيه تصريح بالتحديث ونحوه، وأن يرد السند الناقص بالعنعنة ونحوها مما ليس صريحاً في الاتصال، فحينئذ تكون الرواية الناقصة معلة بالإسناد الزائد ويحكم عليها بالإرسال.

الحالة الثانية: ترجيح السند الناقص، ومن قرائنه أن يرد فيه تصريح بالتحديث ونحوه، وأن يكون راويه أتمن ممن زاد، فحينئذ يحكم بكون الزيادة غلطاً من راويها أو سهواً، وهو ما يسمى بالمزيد في متصل الأسانيد، ويحكم باتصال السند الناقص.

الحالة الثالثة: يحكم بقبول الإسنادين جميعاً، لاحتمال أن يكون الراوى سمعه من شيخه عن شيخ شيخه، ثم طلب العلو فسمعه من الشيخ الأعلى مباشرة، ويتأكد هذا الاحتمال بوقوع التصريح في الطريقتين بالتحديث^(١).

فزيادة الراوى في أحد الإسنادين قد تكون كاشفة لوقوع الإرسال الخفى في الإسناد الناقص، وقد تكون دليلاً على غلط الراوى في الإسناد الزائد، وقد تكون الزيادة من باب تعدد سماع الراوى للحديث.

واعلم أن الترجيح في ذلك ليس له قانون مطرد كما سبق وذكرنا في تعارض الوصل والإرسال، وإنما الترجيح يدور مع القرائن.

وقد اعتنى الدارقطني بإعلال الحديث بالاختلاف بزيادة راوٍ في أحد الإسنادين، وذكر نماذج كثيرة له، سأذكر بعضاً منها لتتعرف من خلالها على منهجه في ذلك.

أمثلة الاختلاف بزيادة راوٍ أو نقصانه:

المثال الأول: روى من طريق أبي عوانة - واللفظ له - والقاسم بن مطيب ويحيى بن مطر عن خالد الحذاء عن عراك بن مالك عن عائشة قالت: ذكر للنبي ﷺ أن قومًا يكرهون أن

(١) راجع فتح المغيث (٤/٧٢: ٧٤) وتدريب الراوى (٢/٢٠٣: ٢٠٥) وعلوم الحديث (٢٨٦: ٢٩١) ومنهج النقد (٣٦٤، ٣٨٨) ونزهة النظر (ص ٤٧).

يستقبلوا القبلة بغائط أو بول، فأمر النبي ﷺ بموضع خلاته أن يستقبل به القبلة^(١). ثم قال: هكذا رواه أبو عوانة والقاسم بن مطيب ويحيى بن مطر عن خالد الحذاء عن عراك، ورواه علي بن عاصم^(٢) وحماة بن سلمة^(٣) عن خالد الحذاء عن خالد ابن أبي الصلت عن عراك، وتابعهما عبد الوهاب الثقفي^(٤) إلا أنه قال: عن رجل.

ثم ساق هذه الروايات الثلاثة بأسانيدھا ومتونها ثم قال: هذا أضيف إسناد وزاد فيه خالد بن أبي الصلت وهو الصواب. اهـ.

ولعل الدارقطني رجح الإسناد الزائد، لأنه لا يُعرف لخالد الحذاء رواية عن عراك، ويؤيده مجيء روايته عنه بالعننة.

قال العلائي: وروى عن خالد الحذاء عن عراك بن مالك حديث: «حولوا مقعدى نحو القبلة». وكأنه وهم من بعض الرواة عنه، بينها خالد بن أبي الصلت^(٥).

المثال الثاني: روى من طريق هقل بن زياد وأيوب بن سويد عن الأوزاعي عن عطاء ابن أبي رباح عن ابن عباس: أن رجلاً أصابته جراحة على عهد رسول الله ﷺ فأصابته جنابة، فاستفتى فأتى بال غسل فاغتسل فمات، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «قتلوه قتلهم الله، ألم يكن شفاء العي السؤال»^(٦).

(١) سنن الدارقطني (١/٥٩ حديث ٣: ٥) وترتيب العلل (ص ٢٣).

(٢) المصدر السابق (١/٥٩ حديث ٦) وأخرجه أحمد (٦/١٨٤).

(٣) المصدر السابق (١/٦٠ حديث ٧) وأخرجه ابن ماجه (٣٢٤) كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك في الكنف وإباحته دون الصحارى.

(٤) المصدر السابق (١/٦٠ حديث ٨) وأخرجه أحمد (٦/١٨٣).

(٥) تحفة التحصيل (ص ٩٤).

(٦) سنن الدارقطني (١/١٩٠، ١٩١ حديث ٤: ٦) وأخرجه الحاكم في المستدرک (١/٢٨٦) وأبو يعلى في

مسنده (٤/٣٠٩) من طريق هقل.

وكذلك رواه عبد الحميد بن حبيب بن أبي العشرين^(١) وبشر بن بكر التنيسي^(٢) وروّاد بن الجراح والوليد بن مسلم^(٣) عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس. بدون واسطة بين الأوزاعي وعطاء.

ثم رواه الدارقطني من طريق الوليد بن مزيد وعبد الرزاق وأبي المغيرة ويحيى بن عبد الله ابن الضحاك جميعهم عن الأوزاعي أنه بلغه عن عطاء عن ابن عباس^(٤).

وكذلك رواه محمد بن شعيب عن الأوزاعي أنه بلغه عن عطاء^(٥).

فاختلف عن الأوزاعي: فرواه جماعة عنه عن عطاء بدون واسطة، وفيهم الهقل بن زياد وابن أبي العشرين، وهما من أثبت الناس في الأوزاعي^(٦)، إلا أن روايتهم جاءت بالنعنة. ورواه جماعة آخرون عنه أنه بلغه عن عطاء.

وفي رواية أخرى لابن أبي العشرين صرح بأن الواسطة إسماعيل بن مسلم^(٧). ويبدو أن

(١) أخرج روايته ابن ماجه (٥٧٢) كتاب الطهارة، باب في المجروح تصيبه الجنابة فيخاف على نفسه إن اغتسل.

(٢) أخرج روايته الحاكم في المستدرک (٢٨٥/١) وأبو نعيم في الحلية (٣/٣١٨) وفيه تصريح الأوزاعي بالسماع. قال الحاكم: وقد رواه الهقل بن زياد وهو من أثبت أصحاب الأوزاعي، ولم يذكر سماع الأوزاعي من عطاء.

(٣) أخرج روايتهما الرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص ٣٥٨).

(٤) سنن الدارقطني (١/١٩١، ١٩٢، حديث ٧: ١٠) وأخرجه أحمد في المسند (١/٣٣٠) والدارمي (١/٢١٠) كلاهما من طريق أبي المغيرة. وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١/٢٢٣). وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٨/٢٨٨) من طريق يحيى بن عبد الله.

(٥) أخرج روايته أبو داود (٣٧٧) كتاب الطهارة، باب في المجروح يتيمم.

(٦) شرح علل الترمذی لابن رجب (٢/٥٤٨).

(٧) إسماعيل بن مسلم المكي، قال أحمد: منكر الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال ابن المديني: لا يكتب حديثه. وقال الفلاس: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: ضعيف الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث. تهذيب الكمال (٣/١٩٨) ميزان الاعتدال

الأوزاعي كان يرسله أحياناً ويصله أحياناً، فإذا وصله ربما أهدم الواسطة وربما صرح بها، فلعله سمعه بواسطة ثم سمعه من عطاء مباشرة.

سئل أبو حاتم وأبو زرعة عن هذا الحديث فقالوا: روى هذا الحديث ابن أبي العشرين عن الأوزاعي عن إسماعيل بن مسلم عن عطاء عن ابن عباس وأفسد الحديث^(١).

المثال الثالث: روى من طريق أبي عوانة وشعبة عن أبي بشر جعفر بن إياس عن بشير ابن ثابت عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير قال: إني لأعلم الناس بوقت هذه الصلاة صلاة العشاء الآخرة، كان رسول الله ﷺ يصلها لسقوط القمر لثالثة. وشك شعبة فقال: ثالثة أو رابعة^(٢).

قال الدارقطني: ورواه هشيم^(٣) ورقبة^(٤) وسفيان بن حسين عن أبي بشر عن حبيب عن النعمان وقالوا: ليلة ثالثة ولم يذكروا بشيراً. اهـ.

فاختلف على أبي بشر: فقيل عنه عن بشير عن حبيب. وقيل عنه عن حبيب مباشرة، ولعل الصواب قول من زاد بشيراً في الإسناد، لأن رواية أبي بشر عن حبيب مرسلة.

(١) (٢٤٨/١) وقال الدارقطني في سؤالات البرقاني (٦): متروك. وذكره في الضعفاء والمتروكين (٧٧)، وقال في العلل (٤/٢٦٠) والسنن (١/١٠١) والضعفاء والمتروكين (٦٣٢): ضعيف.

(٢) سنن الدارقطني (١/٢٦٩، ٢٧٠ حديث ١، ٢) وأخرجه أبو داود (٤١٩) كتاب الصلاة، باب في وقت العشاء الآخرة. والترمذي (١٦٥، ١٦٦) كتاب الصلاة، باب ما جاء في وقت صلاة العشاء الآخرة. والنسائي (٥٢٩) كتاب المواقيت، باب الشفق. جميعهم من طريق أبي عوانة. وأخرجه أحمد في المسند (٤/٢٧٢) من طريق شعبة.

(٣) أخرج روايته أحمد في المسند (٤/٢٧٠).

(٤) أخرج روايته النسائي (٥٢٨) الكتاب والباب السابقان.

فقد روى أحمد في العلل^(١) وابن أبي حاتم في المراسيل^(٢) عن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة قال: لم يسمع أبو بشر من حبيب بن سالم.

ومن صحح زيادة بشير في الإسناد: أبو عيسى الترمذي^(٣) وأبو زرعة الرازي، ووفق صنيعه ابن أبي حاتم^(٤).

المثال الرابع: روى من طريق إسحاق بن محمد عن عبد الرحمن بن عبد العزيز الأمامي عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أحرص أعناب ثقيف خرص النخل، ثم تؤدى زكاته زبيياً كما تؤدى زكاة النخل تمرًا^(٥).

قال الدارقطني: وخالفه الواقدي^(٦) رواه عن عبد الرحمن بن عبد العزيز فزاد في الإسناد المسور بن مخرمة. اهـ.

والحديث رواه جماعة عن الزهري منهم: محمد بن عبد الله بن مسلم^(٧)، وعبد الرحمن بن إسحاق^(٨) ومحمد بن صالح التمار^(٩) وابن أخي الزهري^(١٠)، رووه عن الزهري عن سعيد

(١) العلل ومعرفة الرجال (٢/١٤٠ رقم ٨٨٦).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٢٦).

(٣) سنن الترمذي (عقب حديث ١٦٦).

(٤) علل الحديث (١/٤٤٤ رقم ٥٠٥).

(٥) سنن الدارقطني (٢/١٣٢ حديث ١٦).

(٦) المصدر السابق (٢/١٣٢ حديث ١٧) وأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه (١/٣٩٩).

(٧) المصدر السابق (٢/١٣٣ حديث ١٧).

(٨) المصدر السابق (٢/١٣٣ حديث ١٨) وأخرجه أبو داود (١٦٠٣) كتاب الزكاة، باب في خرص العنب

(٩) المصدر السابق (٢/١٣٣ حديث ١٩: ٢٢) وأخرجه أبو داود (١٦٠٤) الكتاب والباب السابقان.

والترمذي (٦٤٦) كتاب الزكاة، باب ما جاء في الخرص. وابن ماجه (١٨١٩) كتاب الزكاة، باب

خرص النخل والعنب.

(١٠) أشار إلى روايته الدارقطني (٢/١٣٣ عقب حديث ١٨).

بن المسيب عن عتاب بن أسيد.

ورواه عنه عبد الرحمن بن عبد العزيز واختلف عنه: فرواه الواقدي عنه عن الزهري عن سعيد عن المسور بن مخرمة عن عتاب، فزاد في الإسناد المسور. ورواه إسحاق بن محمد عنه عن الزهري كرواية الجماعة. والإسناد بدون المسور مرسل، لأن سعيداً لم يدرك عتاباً^(١)، كما أن الواقدي ضعيف^(٢) وخالفه جماعة.

المثال الخامس: روى من طريق يحيى بن سعيد وإسماعيل بن أمية وابن جريج حدثوا عن أيوب السختياني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: من نسى من نسكه أو تركه فليهرق دمًا^(٣).

قال الدارقطني: وكذلك رواه مالك بن أنس^(٤) وعبيد الله بن عمر^(٥) وسفيان الثوري^(٦) وغيرهم عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس. اهـ.

ثم رواه من طريق عبد الله بن عمر العمرى عن أيوب السختياني عن عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس نحوه^(٧).

(١) تحفة التحصيل (ص ١٢٨).

(٢) محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي، صاحب التصانيف، وأحد أوعية العلم على ضعفه، قال عنه أحمد بن حنبل: هو كذاب يقلب الأحاديث. وقال ابن معين: ليس بثقة. وقال مرة: لا يكتب حديثه. وقال ابن المديني: يضع الحديث. وقال البخاري ومسلم وأبو حاتم: متروك الحديث. تهذيب الكمال (١٨٠/٢٦٦) وميزان الاعتدال (٣/٦٦٢) وقال الدارقطني في الضعفاء والمتروكين (٤٧٨): مختلف فيه، فيه ضعف بين في حديثه. وقال في السنن (٢/١٦٤، ١٩٢، ٢١٢) والعلل (١/١٧١): ضعيف.

(٣) سنن الدارقطني (٢/٢٤٤ حديث ٣٧).

(٤) أخرجه مالك في الموطأ (٩٤٣) كتاب الحج، باب ما يفعل من نسي من نسكه شيئاً.

(٥) سنن الدارقطني (٢/٢٤٤ حديث ٣٨).

(٦) أخرج روايته ابن الجعد في مسنده (١/٢٦٥).

(٧) سنن الدارقطني (٢/٢٤٤ حديث ٣٩).

فاختلف عن أيوب: فرواه جماعة من الثقات عنه عن سعيد بن جبير. وشذ عبد الله العمري فرواه عنه عن عكرمة بن خالد عن سعيد، فزاد في الإسناد رجلاً، وهو وهم من العمري، وإسناده من المزيد في المتصل الأسانيد. لأن العمري ضعيف^(١)، وقد خالف جماعة من الثقات.

المثال السادس: روى من طريق أبي عميس عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود عن ابن مسعود بَقَصَّتْهُ مع الأشعث بن قيس واستشهاده بحديث النبي ﷺ: «إذا اختلف البيعان وليست بينهما بينة فهو ما قال رب السلعة أو يتاركان»^(٢).

ثم قال: ورواه عمر بن قيس الماصر، وابن أبي ليلى عن القاسم عن أبيه عن ابن مسعود. اهـ. ورواية القاسم عن جده مرسله، لأنه لم يلق أحداً من أصحاب النبي ﷺ غير جابر ابن سمرة^(٣).

وقد سئل الدارقطني في العلل^(٤) عن هذا الحديث فأجاب بأوسع مما ذكر في السنن ورجح رواية الإرسال فقال:

يرويه القاسم بن عبد الرحمن واختلف عنه: فرواه عمر بن قيس الماصر عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده عبد الله بن مسعود حدث به عنه عمرو بن أبي قيس^(٥).

(١) عبد الله بن عمر بن حفص العمري، قال عنه ابن معين: ليس به بأس يكتب حديثه. وقال ابن المديني: ضعيف. وقال أحمد: صالح لا بأس به. وقال الفلاس: كان يجي القطان لا يحدث عنه. وقال النسائي: ليس بالقوي. تهذيب الكمال (٣٢٧/١٥) وميزان الاعتدال (٤٦٥/٢) وقال الدارقطني في سؤالات البرقاني (٥٨٣): عاصم ضعيف قريب من عبد الله.

(٢) سنن الدارقطني (٣/٢٠ حديث ٦٤) وأخرجه البيهقي في الكبرى (٥/٣٣٣).

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص ١٧٥) وتحفة التحصيل (ص ٢٥٩) وجامع التحصيل (ص ٢٥٢).

(٤) العلل (٥/٢٠٣: ٢٠٥).

(٥) سنن الدارقطني (٣/٢٠ حديث ٦٥) وأخرجه البزار في مسنده (٥/٣٦٤) وابن الجارود في المنتقى (ص ١٥٨).

ورواه معن بن عبد الرحمن عن القاسم واختلف عنه، فرواه أبو حذيفة عن الثوري عن معن عن القاسم عن أبيه عن ابن مسعود. قاله أحمد بن يونس الضبي^(١). وخالفه عبد الرحمن بن مهدي وأبو داود الحفري وغيرهما فرووه عن الثوري عن معن عن القاسم مرسلًا عن ابن مسعود.

ورواه أبو حنيفة عن القاسم واختلف عنه: فرواه ابن أبي السرى العسقلاني عن المقرئ عن أبي حنيفة عن القاسم عن أبيه عن جده عبد الله^(٢). وتابعه عبد الله بن بزيع فرواه عن أبي حنيفة والحسن بن عمار عن القاسم عن أبيه عن ابن مسعود^(٣).

ورواه ابن أبي ليلى عن القاسم واختلف عنه: فرواه موسى بن عقبة عن ابن أبي ليلى عن القاسم عن أبيه عن ابن مسعود وزاد فيه لفظه لم يأت بها غيره: «والسلعة قائمة كما هي»^(٤).

وخالفه هشيم فرواه عن ابن أبي ليلى عن القاسم عن ابن مسعود مرسلًا، قال ذلك أحمد بن حنبل وسعيد بن منصور عن هشيم^(٥). وقيل عن هشيم عن ابن أبي ليلى عن القاسم عن أبيه عن ابن مسعود^(٦).

ورواه أبان بن تغلب وعبد الرحمن المسعودي عن القاسم عن ابن مسعود مرسلًا، والمحفوظ هو المرسل^(٧). اهـ.

(١) أخرجه الدارقطني في العلل (٥/ ٢٠٥).

(٢) أخرجه أبو نعيم في مسند أبي حنيفة (ص ٢١٥).

(٣) سنن الدارقطني (٣/ ٢٠) حديث (٦٦) من طريق الحسن بن عمار.

(٤) سنن الدارقطني (٣/ ٢٠) حديث (٦٧: ٧٠) وأخرجه الشاشي في مسنده (١/ ٣٢٨).

(٥) أخرجه أحمد في المسند (١/ ٤٦٦) وقال: وليس فيه «عن أبيه».

(٦) سنن الدارقطني (٣/ ٢٠) حديث (٧٢) وأخرجه أبو داود (٣٥١٢) كتاب الإجارة، باب إذا اختلف البيعان والمبيع قائم. وابن ماجه (٢١٨٦) كتاب التجارات، باب البيعان يختلفان.

(٧) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٩/ ٢٧٩) من طريق أبان بن تغلب. والبيهقي في الكبرى (٥/ ٣٣٣) من طريق المسعودي.

المثال السابع: روى الدارقطني من طريق زيد بن الحباب. وروى أحمد عن أبي عامر العقدي. كلاهما عن عبد الملك بن الحسن بن أبي حكيم الجارى الأحول عن عبد الرحمن ابن أبي سعيد عن عمارة بن حارثة عن عمرو بن يثربى قال: شهدت رسول الله ﷺ في حجة الوداع بمنى فسمعتة يقول: «لا يجل لأمرئ من مال أخيه شيء إلا ما طابت به نفسه». إلى آخر الحديث^(١).

ثم رواه من طريق محمد بن عباد المكي عن حاتم بن إسماعيل عن عبد الملك بن الحسن عن عمارة بن حارثة عن عمرو بن يثربى نحوه^(٢).

ثم قال: أسقط منه ابن أبي سعيد والأول أصح. اهـ.

فرجح الدارقطني الإسناد الزائد، لأن راويه أوثق وقد توبع، وأما الإسناد الناقص فلعل الوهم فيه من محمد بن عباد المكي^(٣)، فقد رواه أصبغ بن الفرغ عن حاتم ابن إسماعيل وذكر فيه ابن أبي سعيد^(٤)، فرجع الإسناد إلى الوفاق.

المثال الثامن: روى من طريق سعيد بن أبي عروبة عن غالب التمار عن حميد بن هلال عن مسروق بن أوس عن أبي موسى قال: قضى رسول الله ﷺ في الأصابع بعشر عشر^(٥).

(١) سنن الدارقطني (٣/ ٢٥) حديث (٨٩) ومسند أحمد (٣/ ٤٢٣).

(٢) المصدر السابق (٣/ ٢٦) حديث (٩٠) وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (٥/ ١١٣).

(٣) محمد بن عباد بن الزبرقان المكي، روى عنه البخارى ومسلم، وقال عنه أحمد: حديثه حديث أهل الصدق، وأرجو أن لا يكون به بأس. وقال مرة: يقع في قلبى أنه صدوق. وقال ابن معين: لا بأس به. وذكر ابن حجر في التهذيب بعض أوهامه، ولهذا قال عنه في التقريب: صدوق يهيم. تهذيب الكمال (٢٥/ ٤٣٥) وتهذيب التهذيب (٩/ ٢٤٤) وتقريب التهذيب (٥٩٩٣).

(٤) أخرجه الطحاوى في شرح معاني الآثار (٤/ ٢٤١).

(٥) سنن الدارقطني (٣/ ٢١٠، ٢١١) حديث (٣٨١) من طريق النضر بن شميل ومحمد بن بشر. وأخرجه أبو داود (٤٥٥٦) كتاب الديات، باب دية الأعضاء، من طريق عبدة بن سليمان. والنسائي (٤٨٤٥) كتاب القسامة، باب عقل الأصابع. من طريق حفص بن عبد الرحمن البلخي. وابن ماجه (٢٦٥٤)

ثم قال: كذا رواه سعيد عن غالب عن حميد بن هلال، وخالفه شعبة^(١) وإسماعيل ابن عليّة^(٢) وعلى بن عاصم^(٣) وخالد بن يحيى^(٤) فرووه عن غالب عن مسروق بن أوس عن أبي موسى عن النبي ﷺ، وذكر شعبة فيه سماع غالب من مسروق. اهـ.

وقال في العلل: والصواب قول شعبة وابن عليّة^(٥).

وقد تحقق في هذا المثال شرطا ترجيح السند الناقص وهما:

الأول: التصريح بالسماع في موضع الزيادة.

الثاني: أن رواه أكثر وأوثق من رواية السند الزائد.

وعليه فالسند الناقص متصل، والسند الزائد من المزيد في متصل الأسانيد.

المثال التاسع: روى من طريق محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عمر بن حسين عن نافع عن عبد الله بن عمر: أنه تزوج بنت خاله عثمان بن مظعون قال: فذهبت أمها إلى رسول الله ﷺ فقالت: إن ابنتي تكره ذلك. فأمره النبي ﷺ أن يفارقها ففارقها وقال: «لا تنكحوا اليتامى حتى تستأمروهن، فإذا سكنت فهو إذنهما». فتزوجها بعد عبد الله بن المغيرة.

كتاب الديات، باب دية الأصابع. من طريق النضر بن شميل. وأحمد في المسند (٤/٤٠٣) من طريق محمد بن جعفر. وفي (٤/٤١٣) من طريق محمد بن بشر. خمستهم عن سعيد عن غالب عن حميد بن هلال عن مسروق. وأخرجه النسائي (٤٨٤٤) من طريق يزيد بن زريع عن سعيد عن غالب عن مسروق. ولم يذكر حميداً.

(١) سنن الدارقطني (٣/٢١١) حديث (٣٨٢) وأخرجه أبو داود (٤٥٥٧) الكتاب والباب السابقان. وأحمد (٤/٣٩٧، ٣٩٨).

(٢) سنن الدارقطني (٣/٢١١) حديث (٣٨٣) وأحمد (٤/٤٠٤).

(٣) المصدر السابق (٣/٢١١) حديث (٣٨٤).

(٤) المصدر السابق (٣/٢١١) حديث (٣٨٥).

(٥) العلل (٧/٢٤٩).

قال الدارقطني: ورواه الوليد بن مسلم وصدقة بن عبد الله عن ابن أبي ذئب عن نافع مختصراً مرسلًا، وابن أبي ذئب لم يسمعه من نافع، وإنما رواه عن عمر بن حسين عنه^(١). ثم رواه من طريق الوليد بن مسلم عن ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر: أن رجلاً زوج ابنته بكرًا فكرهت ذلك، فأتت النبي ﷺ فرد نكاحها.

قال الدارقطني: لا يثبت هذا عن ابن أبي ذئب عن نافع، والصواب حديث ابن أبي ذئب عن عمر بن حسين وقد تقدم^(٢).

من الوسائل التي يُتعارف بها على موضع الإرسال في السند أن ينص إمام على عدم سماع الراوي لحديث بعينه عن شيخه، وقد نص الدارقطني على عدم سماع ابن أبي ذئب لهذا الحديث من نافع، ورجح أن يكون سمعه من عمر بن حسين عن نافع. وسئل أبو حاتم عن هذا الحديث فقال: يدخل بين ابن أبي ذئب ونافع رجل يسمى عمر بن حسين^(٣).

المثال العاشر: روى من طريق عبد الله بن محمد بن ربيعة عن محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال: قضى رسول الله ﷺ باليمين مع الشاهد الواحد^(٤). قال الدارقطني: خالفه عبد الرزاق ولم يذكر طاوساً^(٥)، وكذلك قال سيف عن قيس ابن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس^(٦). اهـ.

-
- (١) سنن الدارقطني (٣/ ٢٢٩) حديث (٣٥) وأخرجه المحاملي في أماليه (ص ٣٢٥) والحاكم في المستدرک (١٨١/٢) والبيهقي في سننه الكبرى (٧/ ١٢١).
- (٢) سنن الدارقطني (٣/ ٢٣٦) حديث (٥٩).
- (٣) علل ابن أبي حاتم (٢/ ٩٩) برقم (١٢٤٤).
- (٤) سنن الدارقطني (٤/ ٢١٤) حديث (٣٨).
- (٥) أخرجه أبو داود (٣٦٠٩) كتاب الأفضية، باب القضاء باليمين والشاهد. والترمذي في العلل الكبير (ص ٢٠٤ رقم ٣٦١).
- (٦) أخرجه مسلم (٤٥٩٦) كتاب الأفضية، باب ١.

وقال الترمذي: سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: عمرو بن دينار لم يسمع عندي من ابن عباس هذا الحديث^(١).

منهج الدارقطني في الاختلاف بزيادة راوٍ أو نقصانه:

لقد ظهر بوضوح من خلال الأمثلة السابقة اعتناء الدارقطني بهذا النوع من الاختلاف في الإسناد، ويلاحظ أنه أحياناً يذكر الاختلاف ويرجح فيه، وأحياناً يكتفى بذكر الاختلاف دون ترجيح، وقد علمنا ذلك من منهجه فيما سبق.

ولم يلتزم الدارقطني ترجيح أحد الإسنادين الزائد أو الناقص في جميع الأحوال، بل راعى في الترجيح أحوال رجال السندين، وتقديم بعضهم على بعض، وصيغ التحديث الواردة في السندين.

فنجده في بعض الأحاديث يرجح السند الزائد، لأن رواه أو ثق، ويحكم بانقطاع السند الناقص، كما في المثال الأول والسابع والتاسع.

ونجده في أحاديث أخرى يرجح السند الناقص، لاتصاله وثقة رجاله، كما في المثال الخامس والثامن، ولا تلازم بين ترجيح السند الناقص والحكم باتصاله، لأنه قد يرجح السند الناقص لأنه المحفوظ مع الحكم بإرساله، كما في المثال السادس.

ومما يدل على مراعاة الدارقطني لصيغ التحديث واعتبارها في اتصال السند عند الاختلاف، ما ذكره في المثال الثامن من تصريح شعبة بسماع غالب من مسروق.

ونعلم مما سبق أن منهج الدارقطني في الترجيح عند الاختلاف بزيادة راوٍ في الإسناد يدور مع القرائن المصاحبة للإسنادين، كما هو منهج المحققين من العلماء.

(١) علل الترمذي الكبير (ص ٢٠٤ رقم ٣٦١).